الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد بوضياف بالمسيلة

كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية

قسم التاريخ

الرقم التسلسلي:.....

رقم التسجيل ط1: 2323073083939

رقم التسجيل ط2: 2323043106384

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في التاريخ

تخصص: تاريخ الوطن العربي المعاصر

بعنوان:

مشروع الدولة والثورة في أدبيات حركة انتصار الحريات الديمقراطية والحزب الدستوري التونسي -دراسة مقارنة (1934-1954م)-

إعداد الطالبين:

زهير بن جوال

عبد الحكيم سيلم

تحت إشراف :

عبد الحليم مرجي

أمام لجنة المناقشة:

الرقم	الاسم واللقب	الرتبة العلمية	الجامعة	الصفة
1	عبد الله مقلاتي	أستاذ التعليم العالي	جامعة المسيلة	رئيسا
2	عبد الحليم مرجي	أستاذ محاضر ب	جامعة المسيلة	مشرفا ومقررا
3	عبد الحميد بودرواز	أستاذ التعليم العالي	جامعة المسيلة	ممتحنا

السنة الجامعية: 2023-2024م

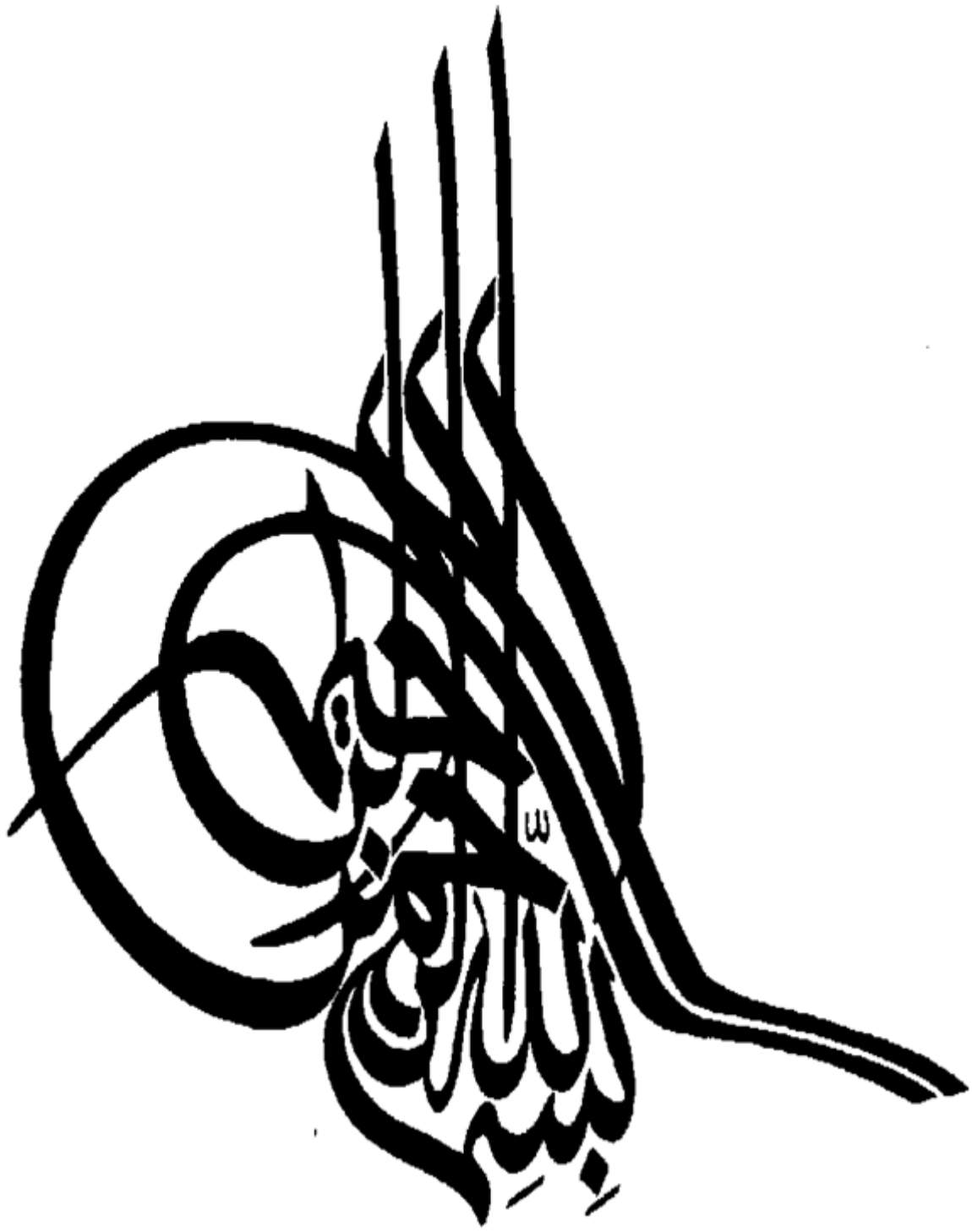

قال سبحانه وتعالى:

"اللَّهُ نُورُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ مَثَلُ نُورِهِ كَمِشْكَاةٍ
فِيهَا مِصْبَاحٌ الْمِصْبَاحُ فِي زُجَاجَةٍ الزُّجَاجَةُ كَأَنَّهَا
كَوْكَبٌ
دُرِّيٌّ يُوقَدُ مِنْ شَجَرَةٍ مُبَارَكَةٍ زَيْتُونَةٍ لَا شَرْقِيَّةٍ وَلَا
غَرْبِيَّةٍ يَكَادُ زَيْتُهَا يُضِيءُ وَلَوْ لَمْ تَمْسَسْهُ نَارٌ نُورٌ
على نُورٍ يَهْدِي اللَّهُ لِنُورِهِ مَنْ يَشَاءُ وَيَضْرِبُ
اللَّهُ الْأَمْثَالَ لِلنَّاسِ وَاللَّهُ بِكُلِّ شَيْءٍ
عَلِيمٌ" سورة النور الآية 35

** شكر وتقدير **

الحمد والشكر قبل كل شيء الذي وفقنا لإنجاز هذه المذكرة وبكل عبارات التقدير والاحترام، وبكل كلمات الشكر والامتنان نتقدم بتحياتنا الخالصة إلى الأستاذ المشرف الدكتور: **عبد الحليم مرجي** على المساعدة الكبيرة التي قدمها لنا، فقد كان توجيهه الصائب ومراقبته الدائمة لكل خطوة من خطوات إنجاز هذا العمل، فشكرا جزيلا لك فأنت حقا كما قال الشاعر:

قم للمعلم ووفه التبجيلا ***كاد المعلم أن يكون رسولا

كما نتقدم بالشكر إلى جميع أساتذة قسم التاريخ بجامعة المسيلة

وأيضا كل من ساعدنا من بعيد أو قريب،

فإليكم جميعا: شكر ووفاء، ودعاء موصول متجدد مع كل قيام وصلاة

*** إهداء ***

إلى الوالدين الكريمين حفظها الله ورعاهما

إلى الإخوة والأخوات وكل العائلة كبيرا وصغيرا

إلى كل من قدم لنا الدعم والعون والمساعدة لإكمال هذا العمل

إلى كل من علمنا حرفا خلال أطوار الحياة التعليمية

إليكم جميعا أهدي هذا العمل

قائمة الرموز والمختصرات:

1- باللغة العربية:

د ط: دون طبعة

د. ب: دون مكان طبع

د. ت: دون تاريخ

ج: الجزء

ط: الطبعة

تر: ترجمة

تص: تصوير

تصد: تصدير

تع: تعريب

ص: صفحة

هـ: هجري

م: ميلادي

P: page

مقدمة

مقدمة:

لقد قاوم الشعبان الجزائري والتونسي الاستعمار الفرنسي منذ أن وطئت أقدامه أرض البلدين، وكانت مقاومتهما أشد وأطول ذلك لأن الفرنسيين سواء في الجزائر أو في تونس لم يتوقفوا في احتلالهم عند حد معين ولم يقتصروا في أطماعهم على جانب واحد، انعكست سلبا على الشعبين، مما زاد في حدة وشدة المقاومة، إذ كلما أقدمت الإدارة الاستعمارية على تنفيذ مشروع معين إلا وقوبل بمقاومة شعبية شرسة، وقد استعمل الشعبان "الجزائري والتونسي" أسلوبين من الكفاح "الكفاح المسلح والكفاح السياسي"، حيث تبلورت الأفكار السياسية واتضحت المطالب الوطنية بظهور الأحزاب السياسية التي أعطت دفعا قويا للكفاح السياسي من خلال قوة برامجها وأصالة ثقافة قادتها، ومن هذه الأحزاب السياسية التي ظهرت في البلدين بعد نهاية الحرب العالمية الأولى وفرضت وجودها على الساحة السياسية نجد حركة انتصار الحريات الديمقراطية والحزب الدستوري التونسي.

دوافع اختيار الموضوع:

لقد دفعتنا جملة من العوامل لاختيار هذا الموضوع محورا لدراستنا، ومن أبرزها أننا نريد إلقاء الضوء على الحزبين (الدستوري الجديد في تونس وحركة انتصار الحريات الديمقراطية في الجزائر)، بالإضافة إلى محاولة الكشف عن أوجه الاختلاف والتشابه بينهما وكيف كانت نظرتهما للدولة والثورة في أدبياتهما.

طرح الإشكال:

ما مشروع الدولة والثورة في أدبيات كل من حركة انتصار الحريات الديمقراطية والحزب الدستوري التونسي؟

وقد نتج عن هذا الإشكال تساؤلات فرعية هي:

-ما مشروع الدولة في أدبيات حركة انتصار الحريات الديمقراطية والحزب الدستوري التونسي؟

-ما مشروع الثورة في أدبيات حركة انتصار الحريات الديمقراطية والحزب الدستوري التونسي؟

-إلى أي مدى استطاعت حركة انتصار الحريات الديمقراطية والحزب الدستوري التونسي تجسيد مشروع الدولة والثورة؟

-ما أوجه الاختلاف والتشابه بين الحزبين في نظريتهما لمشروع الدولة والثورة؟

المنهج المتبع:

للإجابة على التساؤلات السالفة الذكر بما يضمن الإلمام بجوانب الموضوع ارتأينا الاعتماد على المنهج التاريخي الوصفي من خلال تبيان أهم الأحداث سردها بالإضافة إلى المنهج المقارن وذلك من خلال المقارنة بين حركة انتصار الحريات الديمقراطية والحزب الدستوري التونسي.

خطة البحث:

للإجابة على الإشكال المطروح سابقا عالجنا الموضوع وفق خطة عمل هي: مقدمة وفصل تمهيدي وفصلين وخاتمة.

الفصل التمهيدي: حيث تطرقنا فيه إلى الأوضاع العامة للحركة الوطنية قبيل تأسيس حركة انتصار الحريات الديمقراطية، ثم الأوضاع العامة للحركة الوطنية قبيل تأسيس الحزب الدستوري.

الفصل الأول: مفهوم الدولة والثورة عند حركة الانتصار للحريات الديمقراطية والحزب الدستوري، حيث تناولنا في المبحث الأول مفهوم الدولة عند حركة الانتصار للحريات الديمقراطية أما المبحث الثاني فتطرقنا فيه إلى مفهوم الدولة عند الحزب الدستوري التونسي، كما تطرقنا في المبحث الثالث إلى مفهوم الثورة عند حركة الانتصار للحريات الديمقراطية، وأخيرا المبحث الرابع تطرقنا فيه إلى مفهوم الثورة عند الحزب الدستوري التونسي.

أما الفصل الثاني تحت عنوان أوجه الاختلاف والتشابه بين الحزبين حيث تطرقنا في المبحث الأول إلى أوجه الاختلاف، ثم تطرقنا في المبحث الثاني إلى أوجه التشابه.

نقد المصادر والمراجع:

اعتمدنا في دراستنا هذه على جملة من المصادر المتمثلة في العربية والأجنبية إضافة إلى بعض المراجع الأخرى التي اعتمدنا عليها منها:

- محفوظ قداش: تاريخ الحركة الوطنية الجزائرية 1939-1954.
- عبد العزيز الثعالبي: تونس الشهيدة، تر تق: سامي الجندي.
- أحمد القصاب، تاريخ تونس المعاصر (1881-1956)، تع: حمادي الساحمي
- أحمد صاري: شخصيات وقضايا في تاريخ الجزائر المعاصر
- عبد القادر جيلالي بلوفة، حركة الانتصار للحريات الديمقراطية 1939-1945م في عمالة وهران ط1
- زهير الذوادي: تحولات العمل الوطني التونسي في السنوات الثلاثين 1929-1939م

بالإضافة إلى الرسائل الأكاديمية مثل محمد السعيد عقيب: الحزب الحر الدستوري التونسي 1934-1956.

الصعوبات المعترضة:

لا يخلو أي بحث علمي من معيقات وصعوبات واجهتنا أثناء الدراسة كسائر الباحثين من أهمها:

-صعوبة الترجمة التي تتطلب الوقت والخبرة.

- قلة المصادر والمراجع وتعذر الوصول إلى بعض المصادر خاصة الأجنبية منها.

وفي الأخير نتقدم بجزيل الشكر لكل من قدم لنا يد المساعدة من زملاء وأساتذة ونخص بالذكر الأستاذ المشرف "مرجي عبد الحليم" على صبره وتقاسمه معنا أعباء البحث وتقديمه لنا بعض الكتب القيمة والتوجيهات، ونتمنى أن تكون هذه الدراسة المتواضعة إضافة جديدة في البحث العلمي.

الفصل التمهيدي

المبحث الأول: الأوضاع العامة للحركة الوطنية قبيل تأسيس حركة انتصار الحريات الديمقراطية

المبحث الثاني: الأوضاع العامة قبيل تأسيس الحزب الدستوري

المبحث الأول: الأوضاع العامة للحركة الوطنية قبيل تأسيس حركة انتصار الحريات الديمقراطية

أولا: أوضاع الحركة الوطنية قبيل تأسيس حركة انتصار الحريات الديمقراطية

1-نزوح الحلفاء في الجزائر:

كان لدخول الاتحاد السوفياتي الحرب إلى جانب الحلفاء مرغما في صيف 1941م بعد غزو القوات الألمانية لأراضيه، وكذا انضمام الولايات المتحدة الأمريكية إلى الصراع بصفة رسمية في شتاء 1941م بعد الهجوم الياباني المفاجئ على قاعدتها البحرية في بيرل هاربر" pear harbor بجزر هاواي، أثرا بالغا في اتساع نطاق الحرب وتعدد جبهاتها، وفي هذا الإطار فكر الحلفاء في فتح جبهة جديدة بشمال إفريقيا[1].

ففي سنة 1940م شهدت فرنسا ضعفا حيث تم استبدال نظام فيشي تحت حماية أمريكية بنظام فيشي تحت رقابة ألمانية، وقد دفعتهم النزاعات بين الفرنسيين والكفاح من أجل السلطة مع المتآمرين من الجزائريين إلى استغلال الفرصة لطرح المشكل الجزائري ليس أمام الفرنسيين فحسب بل أمام الحلفاء والأمريكيين خاصة[2].

حيث في 8 نوفمبر 1942 عرفت الجزائر بداية لعمليات الإنزال الأنجلو أمريكي في كل من وهران والجزائر العاصمة، بالتزامن مع القيام بحملة دعائية لكسب الرأي العام الفرنسي إلى جانبهم[3]، حيث عمل الحلفاء وعلى رأسهم إيزنهاور على إذاعة منشور ووزعوه بالطائرات على فرنسا وعلى شمال إفريقيا، فقد أعلن أن هدفهم هو هزيمة الإيطاليين والألمان وتحرير فرنسا كما حدث سنة 1917، وهذا واضح في أن مبادئ الميثاق الأطلسي غير واردة بالنسبة

---

[1]- أو عامري مصطفى، المقاومة السياسية بالقطاع الوهراني خلال الحرب العالمية الثانية 1939-1945م، دار القدس العربي، الجزائر، 2013، ص119.

[2]- محفوظ قداش، تاريخ الحركة الوطنية الجزائرية 1939-1954، ترجمة: أحمد بن البار، ط1، دار الأمة، الجزائر، ج2، د ت، ص 903

[3]- المرجع نفسه، ج2، ص 213

للشعب المستعمر[1]، وقد خاطب إيزنهاور فرنسيي شمال إفريقية قائلا: "إننا سنترك بلادكم عندما يذهب عنها خطر العدوان الألماني الإيطالي، وأن سيادة فرنسا على المناطق الفرنسية ستظل بدون تغيير"[2].

برز الفكر المناهض للاستعمار أحد أقوى الأفكار في السياسة الاستعمارية الأمريكية وهو ما زاد من الأمل الأمريكي، فقد أدخلت تصريحات روزفلت أصداء في الأوساط الوطنية في شمال إفريقيا[3]، وهو ما أعطى انتعاشا لآمال الشعوب المستعمرة في الحرية وتقرير المصير، حيث أعلن ميثاق الأطلسي ليوم 14 أوت 1941 الموقع بين الرئيس الأمريكي روزفلت والوزير الأول هنري تشرشل دعما معنويا وآمالا للتخلص من الاستعمار[4]، ومن خلال كل هذه الأساليب لم يجد الحلفاء خلال عملية الإنزال مقاومة تذكر في مدينة الجزائر، إلا أنهم واجهوا مقاومة شديدة في إقليمي وهران وقسنطينة[5].

دخلت الجزائر مرحلة سياسية جديدة منذ 8 نوفمبر 1942م والتي عرفت سيطرة الحلفاء من جهة ولجنة فرنسا الحرة من جهة أخرى، والتي استمرت إلى غاية نهاية الحرب وحوادث 8 ماي 1945م، وما ميز هذه المرحلة محاولة فرحات عباس ملء الفراغ بصحبة جماعة النخبة والنواب الذين كانوا يتحركون بشيء من الحرية رغم ظروف الحرب، في ظل غياب شبه تام لأعضاء حزب الشعب وجمعية العلماء الذين عرفوا تقييدا إبعادا عن المسرح السياسي، كما شهدت هذه الفترة كذلك استئناف الشيوعيين نشاطهم في غياب منافسيهم من أعضاء حزب

---

[1]– أبو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية الجزائرية 1930–1945م، دار الغرب الإسلامي، ط4، بيروت–لبنان، ج3، 1992، ص 213

[2]– المرجع نفسه، ص 213.

[3]– محفوظ قداش المرجع السابق، ج2، ص 903.

[4]– عبد القادر الجيلالي بولوفة، الحركة الاستقلالية خلال الحرب العالمية الثانية 1939–1945 في عمالة وهران، دار الألمعة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2011، ص60

[5]– أبو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية، المرجع السابق، ص208

الشعب الجزائري، وهكذا انتقلت الحركة الوطنية من محاولة كسب تأييد الحلفاء إلى محاولة التفاهم مع لجنة فرنسا الحرة، وقد ظهر خلال ذلك تيار وسط مثله البيان الجزائري[1].

كان لنزول الحلفاء أثر بالغ إذ أدى إلى تحقيق هامش أكبر من الحرية من خلال إطلاق سراح المعتقلين، وكذا السماح بالنشاط السياسي، بحيث شكل هذا الحدث ظرفا مواتيا استغلته كل شعوب المغرب العربي للمطالبة بحقوقها السياسية مقابل نصرتها للحلفاء، وهو ما عبر عنه من خلال تحركات فرحات عباس المطالبة بتطبيق المطالب الوطنية التي جاءت في بيان فبراير 1943، وبهزيمة الفاشية في القطاع الوهراني وإحباط حكومة بيتان وجد المعمرون المتحالفون أنفسهم في موقف ضعيف، مما شجع الجزائريين على المطالبة بالحقوق والمساهمة في تنشيط الحياة السياسية، وهذا في وقت عملت حكومة فرنسا الحرة مع حلفائها من خلال إجراءات التهدئة والانفراج في سبيل تقوية التجنيد والتعبئة لمواجهة دول المحور، مما جعل الجزائريين في القطاع الوهراني يتململون بين الوقوف في صف المحور أو الحلفاء[2].

وفي الأخير يمكن القول أن عملية الإنزال التي عرفها القطاع الوهراني قد ساهم بشكل كبير في توضيح موقف زعماء الحركة الوطنية، حيث انقسموا إلى اتجاهين اتجاه ساند قوات الحلفاء واتجاه آخر كان رافضا تماما لنزول الحلفاء باعتبار أن الوعود التي قدمها هؤلاء لا تخدم مطالب الشعب الجزائري، فقد كان لاندلاع الحرب العالمية الثانية، ونزول الحلفاء الأثر البالغ في تغيير مسار الحركة الوطنية، حيث تبلورت لديهم فكرة الاستقلال الوطني من خلال ظهور مطالب جديدة مشتركة (محتويات بيان فيفري 1943)، وإيمانهم بضرورة الكفاح المسلح.

2-بيان فيفري 1943

أمام تعنت السلطات المسؤولة على فحوى رسائل فرحات عباس، لم يبق هذا الأخير مكتوف الأيدي بل استمر في جهوده الحثيثة سعيا منه للحصول على الاستقلال، فزاد من اتصالاته مع ممثلي الحلفاء كما اجتمع مع ثلة من النواب الجزائريين وعقدوا اجتماعا في 3

[1]- أبو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية المرجع السابق، ص 207

[2]- المرجع نفسه، ص 208

فيفري 1943م شارك فيه كل من محمد الأمين دباغين ابن جلول، تامزالي غرسي احمد العربي التبسي خير الدين المدني، فرحات عباس وممثل الطلبة جمام محمد[1]، وقرروا صياغة ميثاق يتضمن مجموعة من المطالب، حرره فرحات عباس حمل اسم "الجزائر في النزاع العالمي، بيان الشعب الجزائري" في 10 فيفري 1943م للضغط على الفرنسيين... والذي يعد بمثابة نقطة تحول مهمة في مسار الحركة الوطنية الجزائرية[2]، وقد احتوى هذا البيان على خمسة أقسام، أولها تناول نقدا حادا للاستعمار الفرنسي كما وصف حالة الجزائر منذ الاحتلال[3]، في حين الثاني ذكر أهمية الحربين العالميتين في تحرير الشعوب، أما الثالث استعرض العلاقات الفرنسية الجزائرية منذ 1830 مبرزا الاضطهاد السياسة الاستعمارية الفرنسية، أما الرابع فيظهر فشل الإصلاحات السابقة لاندلاع الحرب العالمية الثانية والإنزال الأنجلو-أمريكي، وأخيرا عرض مطالب تهم الشعب الجزائري بعد ديباجة مطولة عن مخلفات الاستعمار الفرنسي وفشل سياسة الإصلاح السابقة[4].

وقد لخص هذا البيان مطالب الشعب الجزائري فيما العناصر التالية:

- إدانة الاستعمار الفرنسي وتصفيته، فهذا الأخير ليس سوى صيغة جماعية للاسترقاق الفردي للعصور الوسطى[5].
- المطالبة بمبدأ حق الشعوب في تقرير المصير تطبيقا للأوامر التي أصدرتها الدول الكبرى[6].
- مطالبة الجزائريين بدستور خاص يضمن لهم ما يلي:

---

[1]- عبد الله مقلاتي، المرجع في تاريخ الجزائر المعاصر 1830-1954، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2014، ص 174

[2]- صالح بلحاج، تاريخ الثورة الجزائرية، صانعوا أول نوفمبر 1954، دار الكتاب الحديث، الجزائر، 2009، ص 15

[3]- سعد الله أبو القاسم، الحركة الوطنية الجزائرية، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1992، ص 209

[4]- عبد القادر جيلالي بلوفة، الحركة الاستقلالية خلال الحرب العالمية الثانية 1939-1945، الأكاديمية الجزائرية للوثائق والمصادر التاريخية، دار الألمعية للنشر والتوزيع، 2011، ص 87.

[5]- محفوظ قداش وجيلالي صاري، الجزائر صمود ومقاومات 1830-1962م، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2012، ص 89.

[6]- يحى بوعزيز، سياسة التسلط الاستعماري والحركة الوطنية الجزائرية 1830-1954، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2007، ص 37

* الحرية والمساواة المطلقة للجميع دون تمييز في العرق أو الجنس أو الدين

* إنهاء الملكيات الإقطاعية عن طريق تطبيق نظام إصلاحي زراعي يضمن تحسن الأحوال الاجتماعية للفلاحين.

* الاعتراف باللغة العربية لغة رسمية مثل الفرنسية.

* حرية الصحافة وحق اللقاءات[1].

* التعليم الإجباري والمجاني لكلا الجنسين ذكورا وإناثا.

* العمل على تطبيق قانون فصل الدين عن الدولة

* إشراك الجزائريين في إدارة وحكم بلادهم.

* إطلاق سراح جميع المعتقلين والمساجين السياسيين من جميع الأحزاب السياسية[2].

وقد عرف هذا البيان أو ما يعرف ببيان الشعب الجزائري مساندة عدد من المنتخبين والناشطين السياسيين الفاعلين في الساحة السياسية[3].

بناء على ما سبق حول بيان الشعب يتضح لنا أن مبادرة إطلاقه عند بداية الحرب العالمية الثانية تعود إلى قيادة حزب الشعب الجزائري المحظور، والتي تمت بإشراك باقي المسؤولين في الحركة الوطنية الذين كان لهم دورا أيضا في مناقشة وإثراء أفكار هذا البيان، ومن أبرزهم فرحات عباس الذي كلف بتحريره، كل هذا يظهر لنا أن الوعي السياسي الذي انتشر في هذه الفترة داخل الجزائر بفعل تداعيات الحرب ولد الرغبة لدى الجزائريين في استئناف مطالبهم السياسية ولكن بشكل أكثر راديكالية.

---

[1]– محمد بكار، الجزائر خلال الحرب العالمية الثانية مجلة المعارف للبحوث والدراسات التاريخية، الشلف، المجلد 7، العدد 1، ماي 2021، ص 81

[2]– عبد الله مقلاتي، المرجع في تاريخ الجزائر المعاصر، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر، 2014، ص 181

[3]– أني راي غولدزيغر، جذور حرب الجزائر 1940–1945 من مرسى الكبير إلى مجازر الشمال القسنطيني، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2012، ص123

3-مجاز 08 ماي 1945:

بمناسبة اليوم العالمي لعيد العمال الموافق للفاتح من ماي من سنة 1945 وسقوط مدينة برلين بأيدي الحلفاء، نظم مناضلو حزب الشعب وأنصاره مظاهرة سلمية في العديد من مناطق البلاد رفعوا خلالها شعارات ونادوا بالاستقلال وإطلاق سراح مصالي الحاج الذي كان معتقلا ومنفيا، وقد حققوا من وراء هذه المظاهرة نجاحا كبيرا رغم العنف الذي قوبلت به من طرف المستعمر الفرنسي، ما أدى إلى سقوط ضحايا وإيقاف بعض أعضاء حزب الشعب منهم مزغنة وعسلة[1].

وقد تم إجراء مظاهرة جماهرية كبرى في 8 ماي 1945 على امتداد الجزائر، بمناسبة استسلام ألمانيا النازية إلى قوات الحلفاء، فخرج هؤلاء يعبرون عن فرحتهم بالانتصار الذي تحقق، كون أن الجزائريين ساهموا في تحقيق هذا النصر بدمائهم وأبنائهم وأرزاقهم، فاعتبروا أنفسهم معنيين بالحدث وبالتالي من حقهم الاحتفال بهذا النصر كغيرهم من الشعوب، وبعد أن تحصلوا على ترخيص من السلطات الفرنسية للقيام بمسيرة انطلقت جموعهم من أمام مسجد المحطة الواقع بمدينة سطيف بمشاركة حوالي 4000 أو 5000 شخص بقيادة مناضلين من حزب الشعب وأحباب البيان، وسارت في اتجاه وسط المدينة تتقدمها فرق الكشافة حاملة العلم الوطني مرددة أناشيد وطنية حماسية منها: "شعب الجزائر مسلم"، "موطني"، "يا بلادي"، "حيو شمال إفريقيا" وغيرها من الشعارات المعبرة عن الحرية والاستقلال، وقد عرفت هذه المسيرة مواكبة من الشرطة الفرنسية[2].

وهكذا اندلعت الانتفاضة التي بدأت في سطيف ثم سرعان ما عمّت المناطق المحيطة بها لأن اليوم (يوم ثلاثاء) كان يوم سوق أسبوعي، فتفرق الناس في المناطق المجاورة ونقلوا

---

[1]- بشير سعيدوني، مجازر 8 ماي 1945 الخلفيات والانعكاسات، مجلة الحكمة للدراسات التاريخية، جامعة الجزائر 2، المجلد 1، العدد 2، جوان 2013، ص 200.

[2]- جمال الدين الواحدي، مجازر 08 ماي 1945 نقطة تحوّل في مسار النضال الوطني، جريدة الشعب الإلكترونية، الأربعاء 11 ماي 2022 متاح على الموقع: http://www.ech-chaab.com/ar ، أطلع عليه بتاريخ: 2024/04/18.

معهم الخبر الذي أخذ ينتشر وتنتشر معه المظاهرات حتى عمّت معظم أنحاء الجزائر، وقد واجه هذا التحرك الشعبي أقصى درجات العنف من قبل السلطات الفرنسية، فحين عجزت الشرطة عن السيطرة عن الموقف استنجدت بقوات الجيش والدرك واستقدمت فرق اللفيف الأجنبي المرتزقة والمشاة السينغاليين الذين بالغوا في التخريب والتدمير والقتل الجماعي دون تمييز، يدعمهم المعمرون الأروبيون واللواء السابع الذي استقدم من الألزاس واللورين يساندهم سلاح الطيران الحربي، فوقت مجازر في حق الشعب الجزائري الأعزل[1].

وأخيرا يمكن القول أن مأساة 8 ماي 1945 رغم ما أسفرت عنه من ضحايا إلا أنها جعلت الجزائريين يحسون بهول التحدي ويتأكدون من أن الحلول السلمية لا تجدي مع فرنسا، وأن ما أُخذ بالقوة لا يسترد إلا بها، فهي تعتبر درسا عمليا استفادت منه الحركة الوطنية وجسدته في مباشرة الإعداد لمواجهة مسلحة شاملة طويلة النفس تعيد للشعب حقه وكرامته والتي تمثل لاحقا في ثورة نوفمبر 1954[2].

ثانيا: ميلاد حركة الانتصار للحريات الديمقراطية

أثناء الحرب العالمية الثانية عملت السلطات الفرنسية على حل حزب الشعب والزج بجل مناضليه في السجن، بقي آخرون يعملون في السر حتى انتهت الحرب[3]، وبعد إطلاق سراح رموز الطبقة السياسية عقب سجنهم نتيجة لأحداث 08 ماي 1945م وعودة المنفيين إلى الوطن والذين كان من أبرزهم مصالي الحاج، حيث استقبل استقبال الأبطال بأعالي العاصمة ولم يسمح له بدخول العاصمة والمدن الكبرى، حيث قام هذا الأخير ببداية العمل العلني، وكان أول ما واجهه قضية المشاركة في الانتخابات بعد انقسام الحزب بين مؤيد ومعارض، وبعد نصيحة عزام باشا الأمين العام لجامعة الدول العربية الذي إلتقاه في باريس والذي نصحه بضرورة المشاركة من أجل أن يتخذ مصالي من البرلمان الفرنسي وسيلة لإسماع

[1]– بشير سعيدوني، المرجع السابق، ص 200.

[2]– أبو القاسم سعد الله، المرجع السابق، ج3، ص 49

[3]– يحي بوعزيز، موضوعات وقضايا من تاريخ الجزائر والعرب، دار الهدى، الجزائر، ج2، 2009، ص 354.

صوت حزبه، غير أن السلطات الفرنسية رفضت السماح لقائمة حزب الشعب بالمشاركة في الانتخابات بحجة أنه قد حل في سنة 1939م فالتجأ الحزب إلى اعتماد قائمة باسم جديد هي: الحركة من أجل انتصار الحريات الديمقراطية[1].

بادر مصالي الحاج إلى تأسيس حزب جديد أطلق عليه اسم الحركة من أجل انتصار الحريات الديمقراطية في 02 نوفمبر 1946 ليباشر عمله العلني من خلال المشاركة في الانتخابات 10 نوفمبر 1946م رغم مقاطعة الحزب لانتخابات المجلس الجزائري في 21 أكتوبر 1945م[2].

حتمت هذه المرحلة الجديدة على قادة الحركة دخول غمار هذه الانتخابات والعمل على نشر الأفكار الثورية في أوساط الشعب وكسب قاعدة شعبية لتطبيق برنامج الحركة المبني على المواجهة وإعادة بعث الحركة الوطنية التي عرفت ركودا أثناء مرحلة الحرب العالمية، ومن جهة أخرى هذه المشاركة تعتبر مجرد مهادنة وخطة تكتيكية ليس إلا، خاصة بعد فقدان الثقة في الإدارة الاستعمارية بعدما أدرك القائمون على شؤون الحزب مدى عمق النضال السياسي وضرورة التفكير في خطة جديدة مبنية على تحقيق الاستقلال من خلال العمل المسلح، بعد نضج الوعي الوطني لدى الشعب الجزائري خاصة النخبة إثر أحداث مجازر 08 ماي 1945.

لقد أدت الانتخابات التي خاضها الحزب سنة 1946م إلى انتهاج خط وأسلوب عملي من طرف قادة الحزب مبنية على شقين، شق سري لمواصلة نشاط حزب الشعب الجزائري الذي حلته الإدارة الاستعمارية، وشق علني قانوني منظم لتنفيذ قرارات الحركة من أجل الانتصارات للحريات الديمقراطية، وقد تجسد هذا العمل بعد الندوة المنعقدة من طرف قادة

---

[1]– بن يوسف بن خدة، جذور أول نوفمبر 1954، ترجمة: مسعود حاج مسعود، ط2، دار الشاطبية، 2012، ص 169–272

[2]– عبد القادر جيلالي بلوفة، حركة الانتصار للحريات الديمقراطية 1939–1945م في عمالة وهران ط1، دار الألمعية، الجزائر، 2011م، ص 23.

الحركة في ديسمبر 1946 والتي تم فيها المصادقة على القرارات التي نص عليها المؤتمر الأول للحزب الذي تم عقده في بوزريعة بالعاصمة من 15 إلى 17 فبراير 1947 تحت رئاسة مصالي الحاج بحضور حوالي مئة مشارك والتي أفضت إلى التحضير للكفاح المسلح من خلال تأسيس المنظمة الخاصة[1].

لم يكتب للمنظمة الخاصة أن تعمر طويلا فقد نشأت بعد المؤتمر الأول للحركة، وتم اكتشافها في شهر مارس سنة 1950م، وهذا رغم طابعها السري والإجراءات الصارمة التي اتبعت في تكوينها وحمايتها، وتعد مسالة اكتشافها من قبل السلطات الاستعمارية، أكثر الجوانب غموضاً فيها حيث كانت الإدارة الفرنسية تجهل هذا الجهاز طوال مدة إلى أن وقعت حادثة نبهت الفرنسيين إلى وجود هذا التشكيل السري، حيث كانت مفاجأة اهتز لها المكتب الثاني كله"[2].

[1]– عبد القادر جيلالي بلوفة، المرجع السابق، ص 24–25.

[2]– مومن العمري، الحركة الثورية في الجزائر من نجم شمال إفريقيا إلى جبهة التحرير الوطني، دار الطليعة للنشر، قسنطينة، 1955، ص 114

المبحث الثاني: الأوضاع العامة قبيل تأسيس الحزب الدستوري

أولا: أوضاع الحركة الوطنية التونسية قبيل تأسيس الحزب الدستوري

شهدت فترة ما بين الحربين عملا حثيثا للتونسيين على الصعيدين الاجتماعي والسياسي فقد برزت مجموعة من الشباب المتخرجين من المدارس الفرنسية، لتضطلع بمهام العمل السياسي وإخراجه من فترة الركود التي عرفها طوال فترة العشرينيات[1]، وما زاد في انتعاش الحركة التونسية هو جهر الرئيس الأمريكي ولسن بمبدأ "حق الشعوب المولى عليها في تقرير مصيرها"، لتعرف الحركة الوطنية في تونس الظهور من جديد بعد كبت طويل[2]، فظهر "الحزب التونسي" بعد الحرب العالمية الأولى للبدء بالعمل السياسي المنظم، وعقد بالعاصمة سنة 1919م للتأكيد على ضرورة سن دستور يضمن حقوق الأهالي، ومثل هذا الحزب كل من: عبد العزيز الثعالبي وأحمد عسافي وحسن جلاتي.[3]

غير هذا الحزب استراتيجيته نحو كسب مساندة الأحزاب اليسارية الفرنسية ويبلغها مطالبه وهذا بعد الفشل في مؤتمر باريس أين رفضت الدول المجتمعة مطالب التونسيين[4]، وقد ترأس الوفد أحمد السقا وعبد العزيز الثعالبي الذي مثل الحزب، فاتصل بالزعماء الاشتراكيين وكتب في الصحف وغيرها... وقد أصدر الثعالبي كتابه "تونس الشهيدة" الذي عرض فيه أهم مطالب الحزب منها تكوين مجلس استشاري مكون من فرنسيين وتونسيين منتخب بالاقتراع العام وغيرها، حيث تعرض الثعالبي للاعتقال بتهمة التآمر على أمن الدولة بسبب كتابه هذا وما أحدثه من ضجة في الداخل والخارج[5].

---

[1]– عبد الحميد زوزو، تاريخ الاستعمار والتحرر في إفريقيا وآسيا، ديوان المطبوعات الجماعية، الجزائر، 2009، ص 78.

[2]– أحمد خالد، أضواء من البيئة التونسية علي الطاهر ونضال جبل، دار التونسية للنشر، تونس، 1979، ص 51.

[3]– عبد العزيز الثعالبي، تونس الشهيدة، تر وتق: سامي الجندي، ط1، دار القدس، لبنان، 1975، ص 14

[4]– شوقي عطا الله الجمل، المغرب العربي الكبير من الفتح الإسلامي إلى الوقت الحاضر (ليبيا – تونس – الجزائر – المغرب الأقصى)، المكتب المصري لتوزيع المطبوعات، القاهرة، 2007، ص 412.

[5]– شوقي عطا الله الجمل، المصدر السابق، ص 16.

ثانيا: ميلاد الحزب الدستوري التونسي.

بعد انهزام اليسار الفرنسي في الانتخابات التشريعية 1919م، وخروج عبد العزيز الثعالبي من السجن، قرر تنظيم نضال وطني بتأسيس الحزب الحر الدستوري التونسي في شهر مارس 1920م[1]، وانتخب رئيسا له وأحمد السقا أمينا عاما له، ورأى الثعالبي أن العلاج الوحيد للداء التونسي هو منح البلاد دستور من مطالبه إحداث مجلس منتخب يتركب من 60 عضوا ويمسك بالسلطة التشريعية، وتكون الحكومة مسؤولة لديه بالإضافة إلى منح الجنسية التونسية لكل أجنبي ولد في تونس وأقام بها مدة 10 سنوات[2].

عرف هذا الحزب انضمام جميع أصناف الناس إلا بعض الأفراد المعارضين الذين شكلوا هيئة أسموها حزب الإصلاح التونسي[3] والذي تأسس في فيفري 1921م بعد رجوع الوفد الدستوري الثاني من باريس، حيث عرف الحزب الحر الدستوري التونسي ركودا في نشاطاته بعد هجرة الثعالبي للمشرق وبسبب قانون التجنيس شن الزعماء الدستوريون ضد هذا القانون حملة صحفية لكنها تعرضت للتعطيل كجريدة (المبشر) و(العصر الجديد)[4].

عاد الحزب الحر الدستوري التونسي سنة 1924م للنشاط وتكرير مطالبه من جديد، وبدأ محمد علي الحامي في محاولة تنظيم العمال على أسس نقابية تونسية، لكن لم يدع له المجال ولم يعترف له بالحق النقابي للموظفين، مما ترك فراغا في الحركة الوطنية[5]، لذلك حاولت مجموعة من النخبويين ملأ هذا الفراغ بتأسيس جريدة "الصوت التونسي" بإدارة الشاذلي

---

[1]– مجموعة من المؤلفين، موجز تاريخ الحركة الوطنية التونسية (1881–1964م)، جامعة منوبة، المعهد الأعلى لتاريخ الحركة الوطنية، تونس ،2008، ص 61–62

[2]– أحمد القصاب، تاريخ تونس المعاصر (1881–1956)، تع: حمادي الساحمي، ط1، الشركة التونسية للتوزيع، تونس، 1986، ص 500.

[3]– صالح خرفي: عبد العزيز الثعالبي من آثاره وأخباره في المشرق والمغرب، ط1، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1995، ص 172

[4]– الهادي تيمومي وآخرون، المغيبون في تاريخ تونس الاجتماعي، المجمع التونسي للعلوم والآداب والفنون، بيت الحكمة، تونس، 1999، ص.671

[5]– محمد الهادي شريف، ما يجب أن نعرف عن تاريخ تونس من عصور ما قبل التاريخ إلى الاستقلال، تع: محمد الشاوش وآخرون، ط3، دار سراس للنشر، تونس، 1993، ص 118–121

خير الله سنة 1928م ليتحول اسمها سنة 1929م إلى "العمل التونسي" وفي بداية 1926م أخمدت السلطات الفرنسية صوت الحزب[1].

شهدت سنتي 1931م و1932م استفاقة الحركة الوطنية التونسية تحت تأثير عوامل شتى مثل مؤتمر "الأفخارستي" ومسألة الاحتفال بخمسينية الحماية 1931م، وتعتبر مسالة التجنيس القطرة التي أفاضت الكأس، حيث أصدر مجموعة من الشيوخ فتوى مفادها أن كل متجنس كافر ومارق، فاستعاد الحزب الدستوري الحياة بفضل الشباب المثقفين أمثال الحبيب بورقيبة، وعرفت النزاعات التي كانت موجودة بالحزب الدستوري تقاربا بسبب الإجراءات القمعية الفرنسية، إلى أن انشق الزعماء الجدد من بينهم الحبيب بورقيبة ومحمود الماطري عن قيادة الدستور القديمة في أواخر سنة 1933م[2].

في ظل الأوضاع التي شهدها المجتمع التونسي في غضون ثلاثينيات القرن 20، وبالتزامن مع قيام الأزمة الاقتصادية العالمية التي ظهرت انعكاساتها على البلاد التونسية منذ سنة 1931م، التي أحدثت منعرجا حاسما في تاريخ الحركة الوطنية عموما ومسيرة الحزب الدستوري خصوصا، حيث عملت النخبة الدستورية المثقفة من الشباب العائدين من فرنسا بتكثيف الاجتماعات والحملات الصحفية، وفي سنة 1932م أصدر الحبيب بورقيبة جريدة "l'action tunisienne العمل التونسي"، وبعد انضمام المجموعة الصاعدة للجنة التنفيذية المنبثقة عن مؤتمر "نهج الجبل" في ماي 1933م صودق في اليوم الأخير منه على ميثاق وطني جاء في ديباجته: "أن سياسته التظاهر مع فرنسا قد فشلت فشلا ذريعا بعد تجربة دامت سنوات طويلة"[3].

---

[1]– خير الدين شترة: المهاجرون الجزائريون إلى البلاد التونسية، دار كردادة، الجزائر، 2008، ص 81

[2]– خير الدين شترة، المهاجرون الجزائريون إلى البلاد التونسية، المرجع السابق، ص 121.

[3]– قدادرة شايب: الحزب الدستوري الجديد وحزب الشعب الجزائري (1943–1954)، دراسة مقارنة تاريخية وفكرية، أطروحة دكتوراه: قسم التاريخ: جامعة منتوري، قسنطينة، 2008، ص 135

وقد عمل الحزب على الدفاع على جميع حقوق التونسيين ماديا ومعنويا من خلال تطبيق مبدأ الاقتراع العام بدون التمييز في العرق والمعتقد، وتحرير المرأة وإعطائها فرصة التعلم، وفصل السلطات الثلاث (تشريعية تنفيذية قضائية)، بالإضافة إلى تطبيق مبدأ الاستفادة من العنصر الأجنبي عن طريق الاحتكاك، لاكتساب أساليبه في العمل والتنظيم والاطلاع على طرقه في الإنتاج الفلاحي والاستثمار الاقتصادي.

وعلى إثر هذا المؤتمر ازداد نشاط الحركة الوطنية التونسية، لذلك قررت السلطات الاستعمارية القيام بإجراءات تعسفية سن أمر 27 ماي 1933م لتعطيل الصحف الوطنية الناطقة بالفرنسية وتم تعطيل جريدة "العمل التونسي والصوت التونسي وصوت الشعب"[1].

عرفت سنة 1934م وفي شهر مارس ميلاد الحزب الدستوري التونسي الجديد وذلك في مؤتمر قصر هلال، الذي أعلن فيه عن بداية مرحلة جديدة في تطور الحركة الوطنية التونسية، وتعيين الحبيب بورقيبة أمينا عاما له، وإنشاء لجنى تنفيذية سميت باسم الديوان السياسي[2].

وإثر مؤتمر نهج الجبل 1933م ازداد نشاط الحركة الوطنية، والتف الشعب حولها، لذلك قررت السلطات الفرنسية اتخاذ تدابير صارمة لوقف نشاط الحركة الوطنية، فأصدرت قرار بإنشاء مقابر خاصة للمتجنسين التونسيين وكرد فعل كتب الحبيب بورقيبة في 22 ماي 1933م بجريدة "العمل التونسي": سياسة التجنيس هي أيضا وسيلة للإسراع بتفتيت الشعب التونسي. كما ظهرت مظاهرات احتجاجية عنيفة في ساحة القصبة للتعبير أمام أحمد باي على استيائهم للتعدي على الدين الإسلامي[3]، وقد حاول المقيم العام "بيرطون" امتصاص غضب الشعب التونسي بالقيام بإصلاحات سريعة كالإصلاح الإداري، القانون الانتخابي...

---

[1]–محمد الماطري: مذكرات مناضل تق عز الدين قلوز، تع حمادي الساحلي، ط1، دار الشروق، مصر، 2005، ص49.

[2]– يحي جلال المغرب الكبير الفترة المعاصرة وحركات التحرر والاستقلال، ج4، دار النهضة العربية، بيروت، 1981، ص 249.

[3]– خليفة الشاطر، المرجع السابق، ص 99.

وغيرها، لكن الوضع كان بحاجة إلى حلول جذرية وليست سطحية، أما الوضع العام للحركة الوطنية التونسية زاد في التعقيد والانشقاق بين الجناحين الدستوريين، وهو ما أكده أبو اليقظان من خلال مقال مطول عنونه بـ"تونس في أيام الامتحان" أشار فيه: "إن الحزب القديم بشكله وأساليبه مؤلف من الشيوخ والمفكرين الكبار المحنكين والحزب الجديد بمغامراته ومطامحه مؤلف من نخبة الشباب المثقفين، فالأول يعتز بشيخوخته وأسبقيته، والثاني يباهي بثقافته العلمية وحيويته الخصبة... فمن أين يجتمع هذان العنصران ويعملان في صعيد واحد جنبا إلى جنب إذا لم تجمع بينهما نية صافية..."[1].

عرف الكفاح الوطني التونسي تطورا خاصة بعد ظهور الحزب الدستوري الجديد والذي حقق نجاحات كبيرة[2]، إلا أنه تعرض للانشقاق بين "مجموعة العمل التونسي" و"اللجنة التنفيذية" واتسع نطاقه باستقالة بورقيبة ورفاقه، وهذا ما أدى إلى عقد مؤتمر استثنائي غاية في الأهمية بمدينة قصر هلال سنة 1934م، أين تقرر تعويض اللجنة التنفيذية بهيئة أخرى أطلق عليها اسم "الديوان السياسي" ضم في تركيبته 20 عضوا (15 من الجهات و5 من العاصمة) عهد له مهمة مراقبة أعمال الديوان السياسي[3].

عرفت سياسة الحزب الدستوري الجديدة ترحيبا من المقيم العام في بداية 1934م، واستدعى الحبيب بورقيبة ورفاقه ورخص لهم إخراج جريدتين جريدة "العمل" بالعربية وجريدة "العمل "الحر" l'action libre بالفرنسية لنشر مبادئ الحزب، لكن الخلاف بين قادة الحزب الدستوري القدامى والجدد طعنوا وحدة الشعب التونسي وانتقلت الحرب إلى صفوف أبنائه[4]، ومع مجيئ المقيم العام الجديد "مارسيل بوريطون" قام باعتقال 08 من أعضاء الحزب ونفيهم

---

[1]– خير الدين شترة: الطلبة الجزائريون بجامع الزيتونة 19000 1956م، ج3، قسم التاريخ – الجامعة الإفريقية – أدرار، دار البصائر، طبعة خاصة 2009، ص 367

[2]– زهير الذوادي: تحولات العمل الوطني التونسي في السنوات الثلاثين 1929–1939م، ط1، الأطلسية للنشر، تونس، 2003، ص 35

[3]– المنجي الزيدي، المرجع السابق، ص 36

[4]– يوسف مناصرية: الحزب الحر الدستوري التونسي 1919 –1934م، ط1، دار الغرب الإسلامي، لبنان، 1988، ص172

للجنوب التونسي منهم بورقيبة والماطري[1]، وهذه الإجراءات التعسفية لم تزد الحركة الوطنية إلا امتدادا وتمسك الجماهير التونسية بالهيئة السياسية التي تمثلها، وظهر الحزب بأنه لسان حال الوطنية التونسية الفعلي ودفع الحركة للسير قدما، غير أن حوادث أفريل 1938م التي راح ضحيتها عشرات الموتى، تم حل الحزب الدستوري الجديد ولم يفرج عن بورقيبة ورفاقه إلى غاية 1943م[2].

[1]– نعيمة شواشي: العلاقات الجزائرية التونسية (1920–1962م)، مذكرة لنيل شهادة الماستر تخصص تاريخ المغرب العربي الحديث والمعاصر، إشراف الأستاذ الطاهر جبلي، قسم التاريخ وعلم الآثار، جامعة تلمسان، تلمسان، 2012–2013، ص 20

[2]– محمد الهادي الشريف، المرجع السابق، ص 125

الفصل الأول:

مفهوم الدولة والثورة عند حركة انتصار الحريات الديمقراطية والحزب الدستوري

المبحث الأول: مفهوم الدولة عند حركة انتصار الحريات الديمقراطية

المبحث الثاني: مفهوم الدولة عند الحزب الدستوري التونسي

المبحث الثالث: مفهوم الثورة عند حركة انتصار الحريات الديمقراطية

المبحث الرابع: مفهوم الثورة عند الحزب الدستوري التونسي

المبحث الأول: مفهوم الدولة عند حركة انتصار الحريات الديمقراطية

غداة مجازر 8 ماي 1945، ووقع الحرب العالمية الثانية وتأثيراتها على الجزائريين، وظهور الأمم المتحدة، والجامعة العربية، حاولت فرنسا تلميع صورتها دوليا، وراحت تطرح مسألة القانون الأساسي للجزائر، أمام الجمعية الوطنية في شهر أوت 1947، لتتوصل في 20 سبتمبر 1947 إلى إصدار القانون العضوي للجزائر قانون رقم 47-1853 الذي تبنته الجمعية الوطنية بعد تصويت 325 نائب عليه مقابل اعتراض[1].

وعلى الرغم من مناهضتهم للقانون، فإن النواب الشيوعيين الفرنسيين البالغ عددهم 163 نائبا، امتنعوا عن التصويت حتى لا يضمون أصواتهم إلى أصوات الحزب الجمهوري الحر PRL، والاتحاد الريفي L'Union Paysamme الذي صوتوا ضد القانون[2].

احتوى القانون على 60 مادة موزعة على 8 أبواب، تحمل العناوين الآتية[3]:

الباب الأول: النظام السياسي، وتنظيم السلطات العمومية (من المادة 1 إلى المادة 7)

الباب الثاني: النظام التشريعي للجزائر (من المادة 8 إلى المادة 16)

الباب الثالث: النظام المالي للجزائر من المادة 17 إلى المادة 29)

الباب الرابع: الجمعية الجزائرية ومهامها من المادة 30 إلى المادة 46)

الباب الخامس: السلطات الإدارية للحاكم العام للجزائر (من المادة 47 إلى المادة 49)

الباب السادس: تدابير انتقالية من المادة 50 إلى المادة (52)

الباب السابع: الجماعات المحلية من المادة 53 إلى المادة (55)

الباب الثامن: أحكام إضافية من المادة 56 إلى المادة (60)

---

[1] –Mahfoud Kaddache: Histoire du Nationalisme Algérien (Alger S.N.E.D 1980). T2, p 770

[2] –Jeanson Francis et Collette: L'Algérie hors la Loi (Alger: ENAG Coll: SAD, 1993), p 297

[3]– جاكر لحسن، الحركة الوطنية في معسكر 1930-1954م، أطروحة دكتوراه، جامعة وهران، 2008-2009، ص286.

اعتبر قانون 20 سبتمبر الجزائر مجموعة ولايات تتمتع بالشخصية المدنية، واستقلال مالي، ونظام خاص ومنح حق التصويت للمرأة الجزائرية المسلمة)، كما ألغى النظام الخاص بإقليم الجنوب، والبلديات المختلطة، وأعلن شرعية الأعياد الدينية (الإسلامية) الكبرى.

ومن بين المواد التي وردت في القانون المادة 59 المتعلقة بإنشاء المجلس الجزائري الذي يتكون من 120 نائبا، ينتمي 60 منهم إلى الهيئة الأولى – Collège 1 – والباقي من النواب أي 60 إلى الهيئة الثانية والملاحظ بالنسبة للمجلس الجزائري، إن تركيبته تعطي بالتأكيد التفوق للهيئة الأولى في تمثيل الأقلية الأوروبية، خاصة إذا علمنا أن عدد الناخبين بلغ 1500000 في الهيئة الأولى، و510000 في الهيئة الثانية، وذلك زعم أن الفرنسيين لا يشكلون سوى 10/1 سكان الجزائر[1].

امتنع النواب عن التصويت على القانون في الجمعية الوطنية ذلك لأن كل المشاريع المقدمة تقوم على دمج الجزائر في الاتحاد الفرنسي على حساب السيادة الجزائرية، ولا تعطي الكلمة للشعب الجزائري. الواقع أن موقف حركة انتصار الحريات الديمقراطية MTLD نابع من كون أن القانون أعدته فرنسا لا يتماشى والمطالب الأساسية للحزب، والمتمثلة في إنشاء برلمان جزائري يتمتع بسيادة تامة وجيش جزائري[2].

وللتعبير عن رفضه للقانون شن الحزب حملة ضده بعدة شهور قبل إقراره من الجمعية الوطنية، وذلك بالاعتماد على الكتابات الحائطية، والمناشير، ومن بين الكتابات الحائطية، تلك التي انتشرت في معسكر، ووجدت مكتوبة ليلة ،23، 24 جوان 1947 بمادة الفحم، وبحروف بارزة في شارع جوزيف كبلير Joseph Kappler، وشارع بون (مونتيرا محي الدين حاليا وهي الكتابات التي تضمنت الكلمات والعبارات الآتية[3]:

"ضد كل قانون – الكلمة للشعب"

---

[1] –André Nouschi, op.cit. p 118

[2] –La Nation Algérienne، no 11 année 1947 (184)

[3]– جاكر لحسن، المرجع السابق، ص 287.

"ضد كل قانون – برلمان جزائري ذا سيادة"

أما بخصوص المناشير، فقد تم توزيع منشور في معسكر يوم 19 جويلية 1947 تحت عنوان "رسالة إلى الشعب الجزائري" من إعداد مصالي الحاج الذي كان تحت الإقامة المحروسة في بوزريعة. وقد تضمن المنشور في صفحاته الأربعة عدة مواضيع كان أبرزها: مسألة الاتحاد الفرنسي مشروع قانون 20 سبتمبر 1947 اتحاد الشعب الجزائري.

ولما بدا للإدارة الفرنسية أن حزب حركة انتصار الحريات الديمقراطية عازم على التصدي للقانون فإنها شددت الرقابة على المناضلين، وراحت تلقي القبض على شخصين كانا وراء توزيع المنشور في 06 شهر جويلية 1947:

وقدمتهما أمام محكمة معسكر التي أصدرت في حقهما الأحكام التالية يوم 14 سبتمبر 1947:[1]

– زحاف منور: عضو في اللجنة المديرة لفرع معسكر

– حركة انتصار الحريات الديمقراطية حكمت عليه

– المحكمة غيابيا بسنتين سجن، وجردته من حقوقه المدنية لمدة 10 سنوات كما منعته من الإقامة في معسكر لمدة 5 سنوات.

–مرزوق سليمان وبوكحلة موفق: 45 يوم سجن غير نافذة

–ملياني احمد: أطلق سراحه بسبب فقدانه لقدراته العقلية.

وعلى الرغم من صدور القانون في 20 سبتمبر، فإن حزب ح ا ح د، لم يتوقف عن حملته المناهضة للقانون، إذ راح يستغل مناسبة الانتخابات البلدية التي جرت يوم 19 أكتوبر 1947 للاحتجاج عليه من خلال توزيع منشور يدعو الناخبين الجزائريين إلى الانتخاب بقوة، لانتخاب ممثليهم، وإظهار معارضتهم للقانون، بل وبالاتصال مباشرة بالجماهير في الحملة الانتخابية التي قال فيها احمد بوقادوم نائب قسنطينة عند زيارته لمعسكر رفقة مصالي الحاج

[1] –AOM 51103 – Mascara 29.7.1947 – 5960

يوم 12 أكتوبر 1947: "أعطانا قانون الجزائر القليل من الفوائد. كنا عبيدا، وجعل منا (القانون) أنصاف[1].

وفي 10 نوفمبر 1946 جرت انتخابات بمشاركة حركة انتصار الحريات الديمقراطية، والحزب الشيوعي الجزائري، والمقربين من الإدارة، تم السماح لمصالي الحاج لمواجهة الرأي العام الفرنسي وبرلمانه، وما كتبه فرحات عباس لاحقا يعكس ذلك" سمح لمصالي مواجهة الرأي العام الفرنسي وبرلمانه إن مصالي الذي تلقى ضمانات من وزارة الداخلية، والحكومة العامة بخصوص اعتماد قوائم حزبه الانتخابية قبل الترشح. طلب منا الانسحاب من المنافسة لكيلا تتم تفرقة القوى الوطنية. كما أكد قدرته على الحصول على استقلال الجزائر.

رشح الحزب أسماء عديدة من المناضلين في مختلف النواحي مثل ناحية وهران التي شهدت ترشيح حسين الحول، وسويح الهواري، وممشاوي محمد، لكن لم تكد تمر فترة قصيرة على تقديم قوائم المترشحين حتى رفضت الإدارة قائمتي وهران، وسطيف بحجة عدم شرعيتها لاحتوائها على مترشحين حكم عليهم سابقا من طرف القضاء الفرنسي، والواقع أن لجوء الإدارة الاستعمارية إلى اتخاذ قرار الرفض في حق القائمتين يعود أساسا إلى تخوفها من فوز حزب مصالي الذي اكتسب قاعدة شعبية عريضة، واعترض على تشكيل جبهة وطنية جزائرية والحزب الشيوعي الجزائري وحمل شعارات ومبادئ ثابتة تتمثل في المطالبة ببرلمان جزائري ذا سيادة منتخب بواسطة الاقتراع العام المباشر دون تمييز عرقي أو حزبي وعلى الرغم من إلغاء القائمتين، فإن مصالي الحاج قام بجولة عبر عمالة وهران حيث زار عدة مدن منها معسكر[2].

تحصلت فيها حركة انتصار الحريات الديمقراطية على 153153 صوت من مجموع 319 464 أي نسبة 33% من مجموع الأصوات المعبر عنها على المستوى الوطني، وفاز خمسة مترشحين ضمن قوائم الحزب هم: أحمد مزغنة وخيذر محمد من الجزائر، ومحمد

---

[1]– جاكر لحسن، المرجع السابق، ص 288.

[2]– المرجع نفسه، ص 288–289

الأمين دباغين وبوقدوم مسعود وردور جمال من قسنطينة، أما في عمالة وهران، فقد قاطع الحزب، الانتخابات بسبب رفض الإدارة قائمته الأمر الذي أدى إلى مشاركة 33 % فقط في الاقتراع الذي انتهى بفوز مكي بزغود، والعربي غلام الله عن القائمة الديمقراطية المستقلة للاتحاد الفرنسي الإسلامي المقربة من الإدارة ومختاري محمد عن القائمة الشيوعية والاتحاد من أجل الحرية والأرض والخبز[1].

وبهذا كانت حركة انتصار الحريات الديمقراطية تحاول الدخول في الشؤون السياسية بكل ما أوتيت من قوة في محاولة منها لإرساء قواعد الدولة وتنظيمها.

أثر اكتشاف المنظمة الخاصة، واعتقال أعضائها بعض الشيء على معنويات حزب حركة انتصار الحريات الديمقراطية في معسكر كما أدى إلى إحداث قلق في أوساطهم سواء بعد اعتقال مناضليها في شرق، ووسط الجزائر أو بعد إلقاء القبض على مناضلي معسكر في منتصف ماي 1950.

وللوقوف أكثر على القلق ما علينا إلا ذكر بعض مظاهره المتمثلة فيما يلي: اضطرار زحاف منور إلى الاستسلام للعدالة التي أودعته السجن يوم 9 أفريل 1951، وذلك بعد أن حكمت عليه غيابيا يوم 4 سبتمبر 1947 بسنتين سجنا في قضية توزيع المناشير في معسكر، بحجة المساس بالأمن الخارجي للدولة، ومغادرة بدوي محمد أحد الأعضاء البارزين على المستوى المحلي مدينة معسكر إلى مدينة سانت اتيان الفرنسية للعمل في أحد مصانعها وذلك إلى غاية شهر ماي 1952.[2]

تخوف علقي امحمد عضو اللجنة الفيدرالية، والأمين المحلي للحزب من توقيفه، واعتقاله غداة عمليات التفتيش التي تعرض لها بيته من طرف الشرطة الفرنسية، وإقدامه على تنظيم اجتماع بشارع الاموريسيير (عمر بن غزال حاليا) ضم كل من عتو الحاج،

---

[1]– جاكر لحسن، المرجع السابق، ص 289.

[2] –AOM SI121 – Rapport du Commissaire Principal Marcel Guyot – Mascara 23.4.1951 – 3028

طهري عبد القادر "كوبيي"، اسطمبولي مصطفى، ومعيزي عبد القادر، تراب محمد، زحاف منور، تومي حبيب؛ وقد أبدى علقي في هذا الاجتماع تخوفه من الاعتقال، وسلم المهام السرية للحزب إلى صديقه عتو الحاج، وطاهري عبد القادر، أما الأرشيف فقد سلفه إلى معيزي عبد القادر الذي يقطن بشارع سيدي عبد القادر[1].

الصعوبات الكبيرة التي واجهها في كثير من الأحيان أعضاء الحزب في توزيع جريدة لالجيري ليبر L'Algérie Libre ومختلف المناشير، وذلك بسبب سياسة القمع الفرنسي التي اشتدت وكان من نتائجها إلقاء القبض على صدار قادة، وزاوي بن عومر وإيداعهما السجن يوم 6 نوفمبر 1952 بعد فشلهما في توزيع منشور في إحدى المقاهي الشعبية يتضمن ما يلي. "استفزازات الشرطة الدموية عبر القطر الجزائري: شاب جزائري تعرض للقتل في سكيكدة[2].

روجت أخبار أن علقي امحمد يرغب في الانسحاب من الحزب بسبب عدم قيام مناضلي الحزب بالاطمئنان على صحته بعد دخوله مستشفى مصطفى باشا في العاصمة. لكن يبدو أن هذه الأخبار ما هي إلا مجرد تكتيك لجأ إليه الوطنيون لأبعاد التهم والشكوك عن علقي الذي دخل المستشفى بعد أن رمى نفسه من القطار المتجه إلى مدينة الجزائر للتخلص من الوثائق التي كانت بحوزته وبالتالي الإفلات من الشرطة التي كانت تترقبه.

[1]– جاكر لحسن، المرجع السابق، ص 290.

[2]– المرجع نفسه، ص 290.

المبحث الثاني: مفهوم الدولة عند الحزب الدستوري التونسي

بعد عزل المقيم العام "جون مونص" عينت الحكومة الفرنسية في بداية شهر جوان 1950 مقيما عاما جديدا وهو " لويس "بيرلييه" عسى أن تحقق ما تصبوا إليه في البلاد التونسية من خلال محاولتها إصلاح الأوضاع، ومن أجل أن يقوم بريلييه في مهامه بمسؤولية قيادة تونس نحو التفتح والازدهار الذي يقودها نحو الاستقلال الداخلي، وهذا هو الهدف النهائي المحدد لكل أراضي الاتحاد الفرنسي، مثلما صرح بذلك رئيس الحكومة الفرنسية "جورج بيدو" وقد سبق هذا تصريحات وزير الخارجية الفرنسي روبير شومان أكثر فيها من التصريح بالاستقلال الذاتي لتونس في جل مراسلاته، وكانت الحكومة تحظ المقيمين العامين بأنه عليهم أن يراعو التوازن بين مصالح المعمرين الفرنسيين ومطالب التونسيين وهكذا فبمجرد وصول المقيم العام الجديد تم الإعلان عن إجراءات تتعلق بتطوير نظام الحكومة التونسية، وتوسيع نظام مشاركة التونسيين في الوظيفة العامة، وتكوين نظام على أساس ديمقراطي بناء على توصيات الحكومة الفرنسية، التي تنوي على الفور إعطاء الفرصة في البلديات للمشاركة المباشرة للتونسيين في إدارة مصالحهم[1].

وعلى ضوء هذه التطورات، تم الاتصال بالحزب الدستوري الجديد، لأخذ موافقته بالمشاركة في حكومة تفاوضية، وهي التي تم تشكيلها في 17 أوت 1950 برئاسة محمد شنيق، وضمت هذه الوزارة ستة وزراء تونسيين وستة فرنسيين، وشارك فيها الدستور الجديد بوزارة العدل التي تولاها صالح بن يوسف[2].

أما الحزب الدستوري القديم فقد رفض هذه الوزارة وبالتالي اختار عدم المشاركة فيها، وهذا انطلاقا من قناعات مبدئية بأن لا فرق بينها وبين وزارة الكعاك السابقة لها، وبالمناسبة حملت جريدة الإرادة تبريرا لموقف الدستور القديم من هذه الوزارة جاء فيه: "أما نحن فقد

---

[1]– محمد السعيد عقيب، الحزب الحر الدستوري التونسي 1934–1956، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة الجزائر 2، 2009–2010، ص 288.

[2]– مجلة المنار، العدد 6، السنة الأولى، 30 جويلية 1951

رفضنا العرض فتكرر الإلحاح وتكرر من جانبنا الرفض لأننا كنا على يقين تام بأن لا تغير ذا أهمية ينتظر وبأن الهدف المنعوت من هذه المفاوضات، لا يتفق مع الهدف الذي استهدفته الأمة في ميثاقها القومي من قبل ورأينا ... أن الوزارة المقبلة ليس لها برنامج عمل كما أن الحدود الموضوعة لها لا تفسح مجالا للعمل وهي تضيق عن أن تسع شيئا له أهمية من آمال الأمة"[1].

عبر الحزب عن أسفه من موقف الدستور الجديد إزاء هذه الوزارة ومشاركته فيها، ونعت ذلك بأنه نكسة: "وطعنة صميمة للقضية التونسية المقدسة"، كما وضح الحزب الدستوري القديم موقفه من هذه الوزارة من خلال البيان الذي أصدره وجاء فيه: "ذهبت وزارة الكعاك وخلفتها وزارة جديدة أردنا أن نعطي لأنفسنا الوقت للتروي قبل الجهر بفكرتنا، وأن نعرف كيف يمكن للوزارة الجديدة التي قيدت نفسها بما التزمت به أن تنجز إصلاحات جوهرية، إلا أن إبعاد وإلغاء المستشارين يحتم علينا الخروج من صمتنا، حيث أعلن المقيم العام أثناء الندوة الصحفية التي عقدها يوم 18 أوت 1950 بأن هذه الوزارة هي حكومة اتحادية تضم ممثلي مختلف منازع الرأي العام التونسي"، وبين الحزب القديم في هذا البيان أنه رفض تلبية دعوة المشاركة في الوزارة الجديدة ثم رد على تصريح المقيم العام بأن هذه الوزارة تحظى بمساندة الأمة بالنفي لما تدعيه الحكومة وتساءل الكاتب العام للحزب صالح فرحات بـ: هل يجوز عدليا وقضائيا أن يستولي المقدم على أدنى جزء من مكاسب منظورة، ويتضح علاوة على ذلك من معاهدة القصر السعيد أن الحماية وقتية، وعلى ذلك فمن المحتم أن تغادر السلطات الفرنسية البلد يوما من الأيام تراب القطر، فكيف يمكن إذن التوفيق بين فكرة الرحيل وفكرة السيادة المزدوجة[2].

ونظر الحزب لهذه الإصلاحات بأنها بعيدة كل البعد عن الإصلاحات الجوهرية من خلال قوله: "إننا لنأسف لهذا الموقف وما زلنا نعتقد مهما يقال في هذا الصدد أن الإصلاحات

---

[1]– محمد السعيد عقيب، المرجع السابق، ص 289.

[2]– المرجع نفسه، ص 289.

الثلاثة المزمع عليها أو الموعود بإنجازها منذ عهد بعيد هي بعيدة بعدا شاسعا عن الإصلاحات الجوهرية التي تعلقت بها رغبة الجناب العالي أبقاه الله، وهي لا يمكن أن ترضي بحال الشعب التونسي، ليتم توجيه تحذير للوزراء من قبل الحزب الدستوري وتبشير للتونسيين المتمسكين بقضيتهم بالقول: ومهما يكن من الأمر فإننا نحذر الوزراء التونسيين سوء عاقبة كل اندفاع يصدر منهم في سبيل تحبيذ الدخول في الاتحاد الفرنسي الذي لا يخالف إلا في الاسم فقط نظام الإمبراطورية الفرنسية السابقة، ونذكرهم من جهة أخرى بموقف الجناب العالي أيده الله، وموقف الشعب التونسي بأسره من ذلك الدخول ورفضهما له رفضا تاما، إن ناظر الشعوذة التي ترمي لابتلاع سيادتنا تلك المحاولة التي نحتج عليها بكل قوانا لن يكتب لها النجاح بحول الله بفضل شدة إرادة الشعب التونسي وقوة عزيمته، وقد كان ولا يزال همنا الوحيد الذود عن حياض الشعب وإنقاذه، ويكون في آخر الأمر مكللا لجهودنا ولنعم أجر العاملين[1].

وتتابعت الشهور على هذه التجربة التي دخلها الدستور الجديد، إلى أن أعلنت إصلاحات 8 فيفري 1951، وكانت مخيبة للآمال رغم التنازلات التي قدمها الحزب المذكور من خلال إقدامه على المشاركة في الحكومة التفاوضية، والقبول بما انجر عنها من إصلاحات أعلنتها فرنسا، رغم التذمر والامتعاض الذي أبداه عدد لا بأس به من التونسيين، بل وحتى عدد من الدستوريين الجدد أنفسهم، هذا وكان الحزب القديم قبل هذا التحذير قد أصدر بيانا عن لجنته التنفيذية استنكر فيه كل تحوير يراد إدخاله على مشروع وزارة الخارجية، وطلب من الحكومة أن لا تعدل عن مقترحاتها الأصلية، وهكذا فمع ظهور بوادر فشل الوزارة التفاوضية من خلال الإصلاحات المعلن عنها برزت وجاهة موقف الدستور القديم، خاصة وأن الرأي العام التونسي قد أيقن أنها حيكت مؤامرات ضده، إذ عمدت سلطات الحماية إلى فتح باب تشكيل الوزارة التفاوضية حتى تضفي على الإصلاحات الهزيلة صبغة الشرعية، ثم أوقفت المفاوضات باستعمال نفوذها ورقابتها وبالتالي أهدرت آمال الشعب التونسي الوطنية،

[1]– الرشيد إدريس، ذكريات عن المكتب المغرب العربي في القاهرة، الدار العربية للكتاب، تونس، 1981، ص 87.

فأدى ذلك إلى تعرض الدستور الجديد وخاصة رئيسه الحبيب بورقيبة لانتقادات وهجومات، فاعتبر قبولها تكريسا لمشروع الاتحاد الفرنسي[1].

انطلاقا من كل ما سبق فإن مؤتمر الحزب الدستوري الجديد يؤكد أن إلغاء الحماية وتحقيق الاستقلال بإبرام معاهدة بين تونس وفرنسا على أساس المساواة، معاهدة تحكم علاقة الدولتين في الميدان الاستراتيجي والميدان الاقتصادي والميدان الثقافي، وتضمن المصالح الشرعية لجميع الجاليات الأجنبية، هي الأسس الوحيدة التي يقوم عليها أي تعاون ودي مثمر ودائم بين تونس وفرنسا، ويعلن شديد احتجاجه على الإجراءات التي اتخذت ضد الرئيس الحبيب بورقيبة" ومدير الحزب "المنجي سليم" وكثير من أعضاء الحزب، ويتبرأ من مسؤولية النتائج الوخيمة التي قد تنتج عن هذه الإجراءات، ويؤكد عزم الشعب التونسي على السعي بكل ما أوتي من قوة لتحقيق مبادئ وأهداف ميثاق هيئة الأمم المتحدة سواء في ميدان الديمقراطية والحقوق الفردية والجماعية، أو في الميادين الاقتصادية والاجتماعية[2].

وبتسارع الأحداث أخذت المعركة صيغتها المائلة بين الطرفين، ووقف كل جانب أمام خصمه، فأعلن التونسيون أنهم مصرون على المضي قدما في سبيل استرجاع سيادتهم وتحقيق مطالبهم التي ظنوا حينا من الزمن أنها تأت عن طريق المفاوضات لوحدها، والقبول بالحلول المؤقتة، لكن خيبتهم كانت كبيرة فاتجهوا نحو السبيل المتمثل في الكفاح المسلح، وقابلهم الفرنسيون بسياسة حازمة وقوات تريد وضع حد للاضطرابات التي حلت بتونس مع بداية سنة 1952م.

---

[1]– محمد السعيد عقيب، المرجع السابق، ص 310.

[2]– كتابة الدولة للأخبار والإرشاد، من سجل الكفاح المعركة الحاسمة جانفي 1952، ط2، تونس، 1965، ص 58.

المبحث الثالث: مفهوم الثورة عند حركة انتصار الحريات الديمقراطية

على الرغم من القمع المستمر والمتواصل غداة اكتشاف المنظمة، ونفي مصالي الحاج إلى مدينة نيور NIORT الفرنسية، فإن حزب حركة انتصار الحريات الديمقراطية لم يتوقف عن نشاطه النضالي الذي اتخذ في بعض الأحيان أشكالا جديدة في معسكر وذلك تماشيا مع التصعيد الجديد لآلة القمع الاستعمارية، ومن بين مظاهر نشاط الحزب اتخاذه يوم 23 ماي 1952 الذي تم فيه نفي مصالي الحاج يوما وطنيا للكفاح ضد القمع ونفي مصالي، وذلك كما جاء في المنشور الذي وزعه المناضلون صدار قادة، وزاوي بن عمر، وبشير بن يحي من أجل التحسيس بأهمية هذا اليوم الذي شهد بالفعل استجابة من طرف أهل معسكر الذين أغلقوا العديد من محلاتهم التجارية، وأضرب البعض من أبنائهم عن الدراسة ولمدة قصيرة في إكمالية البنين (جمال الدين الأفغاني حاليا)[1].

ومما يثبت العناية التي أولاها الوطنيون لهذا اليوم الذي يرمز إلى الزعيم مصالي الحاج هناك أيضا اتصال سويح الهواري الذي كان مرفقا بخمسة من المناضلين يوم 23 ماي 1952 بعناصر الحزب في معسكر ممثلة في اسطمبولي، علقي امحمد، وكدريوي بوزيان، ويوم 5 ماي لم يشهد أعمال عنف فإن السلطات الفرنسية أقدمت على متابعة تاجرين مضربين لعدم حيازتهما على سجل تجاري، وفرض غرامة مالية على عدد آخر بحجة انعدام الوثائق والإعلانات الآتية: (إعلان مواقيت العمل، عقد التمهين، الدفتر الشخصي للتمهين، دفتر المرتب، وشهادة كشف المرتب).

وبالإضافة إلى تلبية طلب حزبهم بجعل يوم 23 يوما للدعاية الوطنية تابع المناضلون، وبقية الجزائريين في معسكر الأخبار التي راجت حول أحداث العنف التي طبعت ذلك اليوم في فرنسا بل وحتى عمليات توقيف أندري سيل André Sill رئيس تحرير جريدة "لهيومانيتي" L'humanité وجاك ديكلو Jacques Duclos بعد المظاهرات التي احتجت على زيارة الجنرال ريدقوي Ridgway لباريس، لجوء أعضاء حركة انتصار الحريات الديمقراطية إلى

[1]– الرشيد إدريس، ذكريات عن مكتب المغرب العربي في القاهرة، تونس، الدار العربية للكتاب، 1981، ص 87–103.

طرق أخرى لربط الاتصال بين اللجنة المركزية وفروع الحزب، وذلك تحت غطاء وظائفهم كما هو الحال بالنسبة لسويح الهواري نائب رئس بلدية وهران، وبورصاص عبد الرحمن المندوب الفيدرالي للدعاية في حركة انتصار الحريات الديمقراطية اللذان قاما بعدة زيارات إلى معسكر بصفتهما ممثلين لشركة جوب JOB للتبغ، وذلك أيام 11، 14 و15 مارس 1950 وفي شهر أفريل من نفس السنة عاد سويح الهواري برفقة مدير الشركة في العاصمة، وهو أوروبي إلى معسكر، وقدم كرة قدم في إطار العمل الإشهاري إلى فريق غالية معسكر[1].

وشأنه شأن سويح، وبورصاص أصبح مصطفى اسطمبولي منذ 1 سبتمبر 1950 مفتشا جهويا لعمالة وهران في شركة أخرى للتبغ تدعى "موهوب بن علي هناك مناسبات أخرى استغلها الوطنيون لربط الاتصال بينهم، وبين قادة الحزب في العاصمة، ووهران في حفلات الزفاف ومراسيم الجنازة التي كانوا يتلقون فيها التعليمات، ويتناقشون فيها حول التطورات السياسية مثلما حدث في حفل زفاف مصطفى اسطمبولي الذي حضره عيسى عبدلي، وبلبقرة محمد الصغير سنة 1950 ووفاة ابن المناضل المحلي تراب علي التي حضرها بوداعة أحمد أحد أعضاء اللجنة المديرة لحزب حركة انتصار الحريات الديمقراطية ومندوبه في المجلس الجزائري.

لكن يجب القول أن زيارات المناضلين لم تكن تقتصر على المناسبات، وإنما كانت أيضا في الأوقات العادية من ذلك زيارة بورصاص عبد الرحيم، سويح الهواري، عيسى عبدلي نائب رئيس بلدية الأبيار، وبولنوار بن بشير تاجر من مدينة الجزائر، ولعسل احمد مكلف بالدعاية في فرع الحزب في مدينة الجزائر في شهر أوت 1950 اعتماد أعضاء الحزب، والمناضلين التابعين له على شكل جديد عند قيامهم بالدعاية، ذلك بتكوين أفواج تقوم داخل المقاهي بالتعليق على الأحداث السياسية الداخلية، والخارجية بصوت مرتفع الأمر الذي أدى بالسلطات الاستعمارية إلى اتخاذ إجراءات عاجلة لإفشال هذا الشكل الجديد الذي أصبح يستعمل في نشر الأفكار الوطنية.

---

[1]– محمد السعيد عقيب، المرجع السابق، ص 311.

المبحث الرابع: مفهوم الثورة عند الحزب الدستوري التونسي

ان جواب ورد الحكومة الفرنسية على مطالب التونسيين جاء ليؤكد أن عهد الحوار معها قد وصل إلى طريق مسدود، وأن الإدارة الفرنسية لا تفكر في التسليم بالسيادة التونسية، بل فقط لضمان تواصل سيطرة ووجود فرنسا بتونس، وهو ما أدى إلى فشل الوزارة التفاوضية في مهمتها وفتح المجال لتوتر العلاقات بين الطرفين التونسي والفرنسي، وبالموازاة مع ذلك سافر عدد من الزعماء التونسيين إلى باريس بغرض عرض القضية التونسية على هيئة الأمم المتحدة التي اجتمعت جلستها العامة في تلك السنة بباريس فكان الوفد الأول مكون من: صالح بن يوسف ومحمد بدرة، وكانت لهما لقاءات عديدة مع الأحزاب والقوى السياسية، والشخصيات المؤثرة في الساحة الفرنسية، ثم عقد صالح بن يوسف ندوة صحفية عبر فيها عن استياء الشعب التونسي من السياسة الفرنسية[1].

وبعد هذا التصريح بأيام غادر تونس وفد عن الحزب الدستوري القديم يترأسه صالح فرحات، وكانت مهمة هذا الوفد ذات ثلاثة أهداف رئيسية وهي: نشر دعاية في الأوساط الدولية ضد الطغيان الاستعماري، وكذلك رفع القضية التونسية إلى منظمة هيئة الأمم المتحدة للمطالبة بالاستقلال التام، والتمتع بحق تقرير المصير، واستهدف أيضا السعي للحصول على ميثاق يجمع الأحزاب الوطنية العاملة بأقطار المغرب العربي في وحدة شاملة تستهدف غاية واحدة، وتسلك متضامنة متعاطفة سبلا واحدة للحصول على الاستقلال والحرية الكاملة[2].

إن الإضراب الذي شنه التونسيون كان رد فعل أولي عما قامت به سلطة الحماية إزاء الوطنيين التونسيين، الذين كان لهم تحضير لمثل هذه النتائج التي قد تؤول إليها العلاقة بيين الطرفين، ولذا فإن المناضلين الدستوريين بعد أن أيقنوا باستحالة الحصول على ما ء يصبون إليه عن طريق المفاوضات، واثر إتباع المقيم العام "دي هوتكلوك" لسياسة القمع

---

[1]– علي المحجوبي، جذور الحركة الوطنية التونسية (1904–1934)، تعريب: عبد الحميد الشابي، ط1، بيت الحكمة، تونس، 1999، ص 121–122.

[2]– محمد السعيد عقيب، المرجع السابق، ص 313.

والاضطهاد انفجرت الأوضاع بصورة عنيفة أدخلت البلاد التونسية طور المقاومة المسلحة، وهذا العمل المسلح لم يكن وليد هذا الظرف الذي عاشته تونس مع مطلع سنة 1952، بل نجد له جذور تعود إلى سنة 1938، إذ تكونت حينها ما سمي بـ"لجنة المقاومة" من بين مناضلي الدستور الجديد، نفذت بعض أعمال التحريض والتخريب، وفي بداية سنة 1943 بعثت مجموعة من المناضلين تنظيما سريا وأصدرت منشورات تحريضية ضد الاستعمار، وقامت ببعض عمليات التخريب[1].

وتعتبر أحداث زردمين امتدادا لهذا العمل المسلح ضد سلطات الحماية، إذ شكلت حينها مجموعة سميت بالعصابة، اشتبكت مع قوات الجندرمة – الدرك – والحرس 21 جوان 1946، وقتلت اثنين منها وتمكنت من الفرار، المتجول يوم فالعمل المسلح الذي ظهر سنة 1952 لم يكن منبتا عن الجذور التي ذكرنا البعض منها بشكل مختصر، إذ ورغم ضيق نطاقها، وتصنيفها كرد فعل ظرفي وموضعي محدد، لكنها تعد تجارب سابقة لمقاومة قوات الاحتلال الفرنسي لابد وأنها أفادت المقاومين الجدد سواء في الإعداد أو العدة والتخطيط للمواجهات التي ستقع بين المقاومين وقوات الاحتلال الفرنسي[2].

وعندما أحس الفرنسيون بالخطر يهددهم في حياتهم وأرزاقهم، اكتسحت نوبة من الهلع البلاد التونسية، وأخذت سائر الأحزاب السياسية مواقف متحمسة، ومنها الحزب الدستوري القديم، الذي أكد على لسان السيد صالح فرحات بأن السياسة الفرنسية هي التي ألجأت الشعب التونسي إلى رد الفعل بعنف وبصورة غير معتادة. وإثر تفجر الأزمة التونسية تزايد العمل الفدائي خاصة بعد اعتقال قادة الحزب الدستوري الجديد، واشتدت معها آلة القمع الفرنسي تسجن وتعتقل، وقد لعب الاتحاد العام التونسي للشغل دورا كبيرا في تعبئة العمال على الصعيدين السياسي والعملي، فكانت الإضرابات العمالية الواسعة النطاق والتي شملت

---

[1]– عميرة علية الصغير، عدنان المنصر، المقاومة المسلحة في تونس 1939–1956، سلسلة نصوص ووثائق في تاريخ تونس المعاصر، منشورات: م أ ت ح و، بجامعة منوبة، تونس، ج2، 2005، ص 27.

[2]– محمد الحبيب شلبي تقرير عن المعارك بين العصابة المقاومة بزردمين والجندرمة، م. تم، العدد 21–22 أفريل 1981، ص 145

شتى أنحاء البلاد، فقامت مظاهرات دامية دامت أيام ،22، 23 و 24 و 25 جانفي 1952 في قليبية وبني خلاد ومنزل بوزلفة ودار شيكو، فقابلتها السلطات الفرنسية بعمليات القمع التي شملت حتى قصر هلال والمكنين[1].

وقابل التونسيون كل تلك الوحشية باستبسال والتحام واستماتة في وجه سلطات الاحتلال وترجموا ذلك من خلال محاولات توسيع نطاق مقاومتهم وتنويع أساليب المواجهة لتلك الوحشية باستخدام السلاح وتنظيم المقاومين بصورة أحسن مما كانت عليه، وباستمرار عمليات المقاومة بدأت عمليات تمشيط واسعة سميت بعملية" مارس" تحت قيادة الكولونيل شموكال، وشاركت فيها وحدات من المظليين والدرك واللفيف الأجنبي والقناصة السنغاليين والدبابات إضافة لقوات من البحرية والطيران، وقد تواصلت هذه العمليات بالوطن القبلي من يوم 28 جانفي إلى يوم 2 فيفري 1952 و شملت جميع القرى والمدن ارتكبت خلالها فضائع عديدة ولم تقتصر على الوطن القبلي فحسب بل شملت جهة الشمال الغربي كذلك كالكاف وباجة وسوق الأربعاء، وبقية قرى ومدن الساحل ومناطق الجنوب التي كانت كلها تعيش منذ اندلاع الانتفاضة المسلحة: يوم 18 جانفي 1952 حالة حصار ومراقبة مستمرة من قوات وقد مكنت عمليات التمشيط والتفتيش من إيقاف الآلاف من المواطنين ووقـع تحويل العديد منهم إلى السجون والمحتشدات وكان عددهم يتراوح بين 8 آلاف و10 آلاف إلى حدود الخامس من مارس 1952م، وازدادت النقمة والإصرار على مقاومة الإجراءات القمعية التي مارسها المقيم العام لتسوية المسألة التونسية، والتي جعلت العديد من الدوائر الرسمية الفرنسية تتحفظ على سياسة دي هوتكلوك لأنه لم يدرك الحد الفاصل بين التشدد والتصلب، فساهم بذلك في تعكر الوضع، ولتجاوز المأزق الذي وصلت إليه العلاقات التونسية الفرنسية، التجأت الحكومة للتخاطب مع الباي لا بواسطة ممثلها بتونس بل بواسطة مبعوثين خاصين للباي[2].

---

[1]– محمد الحبيب شلبي، لجنة التحقيق في حوادث الموطني القبلي جانفي 1952، م.ت.م، العدد 35 36، ديسمبر 1984، ص 111

[2]– محمد السعيد عقيب، المرجع السابق، ص 335.

الفصل الثالث:

أوجه التشابه والاختلاف بين حركة انتصار.

الحريات الديمقراطية والحزب الدستوري

المبحث الأول: أوجه التشابه بين الحزبين

المبحث الثاني: أوجه الاختلاف بين الحزبين

المبحث الأول: أوجه التشابه بين الحزبين

من خلال عرضنا ودراستنا لموضوع الحزب الدستوري التونسي الجديد وحركة انتصار الحريات الديمقراطية ومن خلال عقد المقارنة بينهما من جميع الجوانب، وبعد استخلاص نقاط الاختلاف التي كانت عديدة وبارزة لاحظنا كذلك أن هناك عدة نقاط تشابه وتطابق يمكن ذكرها كالتالي:

1- من حيث جنس الاستعمار في البلدين وردود الفعل الوطنية ضده: بطبيعة الحال إن جنس الاستعمار في كل من الجزائر وتونس هو واحد وهو الاستعمار الفرنسي، وإن كان يختلف من حيث الطبيعة والأسلوب والشكل من الجزائر إلى تونس، حتى أن الفترة الزمنية للاحتلال هي تقريبا نفسها، إذ خضعت الجزائر للاستعمار الفرنسي عام 1830 وكانت البلد الأول والوحيد الذي خضع لهذا الشكل من الاستعمار بالنسبة لشمال إفريقيا، بينما خضعت تونس للحماية الفرنسية عام 1881 أي في وقت متأخر نوعا ما مقارنة بالجزائر

إذن فجنس الاستعمار في البلدين كان واحدا. كما كانت ردود الفعل الوطنية اتجاه الاستعمار الفرنسي في البلدين هي أيضا تكاد تكون نفسها فكيلا الشعبين الجزائري والتونسي قد واجه الاستعمار الفرنسي بمقاومة شرسة وشديدة بشكليها المسلح والسياسي منذ الوهلة الأولى وشملت هذه المقاومة عدة، واتسمت تقريبا بنفس الخصائص والمميزات، ومناطق من الوطن سواء في الجزائر أو في تونس، مرت أيضا بنفس المراحل.

2- أما من حيث فترة التأسيس بالنسبة للحزبين فهي نفس الفترة تقريبا وهي فترة الثلاثينيات من القرن العشرين، وهي الفترة المتميزة والحافلة بالنشاط السياسي ليس في البلدين فقط وإنما في الساحة الدولية أيضا وذلك لانتشار الأفكار التحررية في العالم التي هيئة الجو المناسب لتبلور الأفكار السياسية لدى الأحزاب الوطنية في كل من الجزائر وتونس حيث ظهر الحزب الدستوري التونسي الجديد عام 1934 بعدما انشق أنصاره عن الحزب الحر الدستوري القديم

بعد الأزمة الداخلية التي عصفت بهذا الحزب وهي نفس الفترة تقريبا التي أعيد فيها تأسيس حزب الشعب الجزائري أي عام 1937 الذي نقل نشاطه من فرنسا إلى الجزائر الوطن الأم[1].

وهذا بعدما كان نجم شمال إفريقيا الذي تأسس في باريس عام 1926 هو الذي يضم العمال الجزائريين والتونسيين والمغاربة في فرنسا ويدافع عن حقوقهم الأدبية والمعنوية إذ كانوا ينشطون جميعهم تحت مظلته السياسية.

3-هناك نقطة تطابق أخرى بين الحزبين وتتمثل في كونهما سويا عرفا صراعات داخلية وأزمات حادة طيلة فترة نضالهما السياسي، وكادت هذه الصراعات والأزمات الداخلية أتعصف بهما، فالحزب الدستوري التونسي الجديد ولد أصلا من صلب أزمة داخلية ألمت بالحزب الحر الدستوري القديم التي نشبت بين تيارين متناقضين في الاتجاه والثقافة – ثقافة عربية إسلامية وثقافة غربية لبيرالية – أي بين جماعة عبد العزيز الثعالبي، وجماعة الحبيب بورقيبة، ولم يتوقف الأمر عند هذا الحد بل استمرت الأزمة حتى داخل الحزب الدستوري التونسي الجديد نفسه إذ تعرض إلى أزمة داخلية قادها الأمين العام للحزب صالح بن يوسف وكانت هذه الأزمة كذلك بسبب الاختلاف في الاتجاه فصالح بن يوسف كان عروبيا قوميا، بيمنا كان الحبيب بورقيبة غربيا ليبراليا[2].

ونفس الشيء تقريبا انطبق على حزب الشعب الجزائري الذي تعرض هو الآخر لأزمة داخلية حادة لكن الاختلاف كان حول أسلوب الكفاح والنضال ولم يكن حول الاتجاه. فبعد تعمق الخلاف بشكل خطير منذ عامي 1953-1954 وأدى في النهاية إلى حل "الحركة من أجل الانتصار للحريات الديمقراطية M.T.L.D وظهور تيار ثالث وهو اللجنة الثورية للوحدة والعمل "C.RU.A" التي أوكلت لنفسها مهمة الإعداد لاندلاع الثورة الجزائرية المسلحة عام 1954 فنقطة التطابق هنا تكمن في كون الحزبين مرا بنفس الظروف والصعوبات تقريبا خلال

[1]- المديني توفيق المعارضة التونسية نشأتها وتطورها-دراسة، منشورات اتحاد الكتاب العرب دمشق، 2001، ص11-15

[2]- المديني توفيق، المرجع السابق، ص 16-27

فترة النضال السياسي سواء أكانت هذه الظروف داخلية أو خارجية أو حتى عائدة للسلطات الاستعمارية الفرنسية، أو بالنسبة حتى للصراعات الداخلية والأزمات التي تعرض لها الحزبين.

4- أما من حيث النشاط والتنسيق والتعاون لدى الحزبين فإنه من خلال تتبع مسار نضال الحزبين في الداخل والخارج ونشاطهما، يمكن ملاحظة عدة نقاط تطابق وتلاقي سواء بطريقة مباشرة أو غير مباشرة، فنجد أن الحزب الحر الدستوري التونسي كان يظم في صفوفه بل وفي قيادته السياسية شخصيات جزائرية مرموقة مثل الشيخ أحمد توفيق المدني أحد أعضاء جمعية العلماء المسلمين الجزائريين الذي كان من المؤسسين لهذا الحزب ثم أصبح أحد أعضاء اللجنة التنفيذية له مطلع الثلاثينيات من القرن العشرين، كما كان الحزب الحر الدستوري التونسي عندما تحل به الأزمات الداخلية يلجأ للشخصيات الجزائرية ذات المكانة الرفيعة لفض نزاعاته، كما هو الحال عندما طلب من الشيخ عبد الحميد ابن باديس ليتوسط من أجل حل النزاع الداخلي الذي كان قائما بين عبد العزيز الثعالبي والحبيب بورقيبة في جويلية عام 1937.[1]

إن ما يمكن استنتاجه بعد هذه المقارنة بين الحزبين الحزب الدستوري التونسي الجديد وحركة انتصار الحريات الديمقراطية والتي شملت جميع جوانب الموضوع تقريبا هو أن هناك نقاط اختلاف نقاط تشابه وتطابق كثيرة ومتنوعة، وأن هذه النقاط ليست مقصودة أو مخططا لها وإنما كانت في نظري تلقائية ولمجرد صدفة ليس أكثر، ومع ذلك فإنها خدمت القضيتين الجزائرية والتونسية بشكل مباشر أو غير مباشر، حيث استغلها الحزبان في نضالهما، بأن كان كل حزب يعد قدوة للأخر بل ونموذجا مفضلا في النضال والكفاح لبعضهما البعض حيث أصبح كل حزب يسعى للاقتداء بالآخر.

[1]- المديني توفيق، المرجع السابق، ص27

المبحث الثاني: أوجه الاختلاف بين الحزبين

إن الدارس لموضوع الحزب الدستوري التونسي وحركة انتصار التحريات الديمقراطية في الفترة منذ عام 1934، فتتبع وتحليل واستنتاج كل مراحل تطور الحزبين والتي مست كل جوانبها بما في ذلك الظروف المحيطة بهما سواء الداخلية أو الخارجية والتي تحكمت بشكل أو بآخر في مسار الحزبين منذ النشأة، وما نتج عن هذا التأثير من تغيرات وتحولات طارئة عرفها الحزبان من حين لآخر سواء على مستوى التنظيم الهيكلي أو البرنامج السياسي أو حتى بالنسبة للنهج المتبع الذي يراه الحزبان حتمية ظرفية تتطلبها مستجدات الساحتين الداخلية والخارجية.

مما تسبب لهما في بعض الأحيان في الوقوع في أزمات داخلية، حيث كان تغيير النهج وطبيعة المواقف التي يواجهان بها القوة الاستعمارية أكبر الأسباب لتلك الأزمات، ومع ذلك فقد واصل الحزبان نضالهما السياسي السري والعلني إلى غاية بلوغ هدفهما المنشود والمتمثل في تحقيق الاستقلال التام[1].

فمن خلال تتبعنا لمختلف جوانب الموضوع منذ تاريخ 1934م مرورا بكل المراحل والمحطات في تاريخ البلدين وفي تاريخ الحزبين بصفة خاصة فقد استوقفتنا عدة قضايا مفصلية بارزة كانت في نظرنا نقاط اختلاف بين الحزبين نجملها فيما يلي:

1-من حيث طبيعة السياسة الاستعمارية في البلدين:

-**في الجزائر**: لقد كانت السياسة الفرنسية في الجزائر منذ البداية سياسة استيطانية بحتة عكس تونس وذلك من خلال اعتبار الضباط الفرنسيين بالجزائر عند احتلالها أرضا محتلة فأخضعوها للحكم العسكري لكنهم واجهوا مقاومة شعبية شديدة، ثم ترددوا في نوع وأسلوب الحكم الذي سيحكمون به الجزائر، هل يسلكون سياسة الاحتلال الكامل والإدارة المباشرة، أم يتبعون سياسة

[1]- قدادرة شايب، الحزب الدستوري التونسي وحزب الشعب الجزائري 1934-1954 دراسة مقارنة، أطروحة دكتوراه، جامعة منتوري، قسنطينة، 2006-207، ص 378.

الاحتلال المحدود والإدارة غير المباشرة؟ إلا أن الأمر استقر على اتباع الأسلوب الأول وأخذوا يشجعون هجرة الأوروبيين إلى الجزائر والاستيلاء على الأراضي الزراعية الخصبة والأملاك العقارية الواسعة لتلبية حاجاتهم.

أصدرت السلطات الفرنسية يوم 08 سبتمبر 1830 أوامرها بالاستيلاء على أملاك الدولة التركية وفتحت بذلك أبواب الهجرة الاستيطانية في الجزائر للفرنسيين والأوروبيين لتعمير الجزائر وذلك بمختلف الوسائل، ولما لم ينجح هذا الأمر لجأت إلى تبني الاستعمار الاستيطاني الرسمي، وعملت على التوسع فيه ودعمه بالإمكانيات اللازمة، من تهجير للأوروبيين على نفقاتها وتقدم لهم الأراضي والمعونات المادية والفنية حتى يتمكنوا من القيام بأعمالهم الفلاحية ويتأقلمون مع طبيعة البلاد من ثم يستقروا في أملاكهم ومزارهم الجديدة.

حيث أصدرت السلطات الاستعمارية يوم 22 جويلية 1834 مرسوما نص على إلحاق الجزائر بفرنسا واعتبارها من التراب الفرنسي يديرها حكم عام يتبع رأسا لوزير الحربية في باريس، ويساعده مجلس استشاري يتشكل من كبار الشخصيات المدنية والعسكرية. وبذلك قدمت أفواج الأوروبيين من إسبانيا وإيطاليا ومالطة وجزر الباليار وسويسرا وباريس ومرسيليا أغلبهم من الصعاليك والمنحرفين وذوي السوابق، سيطرت على كل الأراضي والمباني والقرى بطريقة فوضوية بعد أن طردوا منها سكانها الأصليين وأرغموهم على النزوح والهجرة.[1]

رغم الدعم والتشجيع وتقديم الإمكانيات إلى المستوطنين مجانا فإن هذه السياسية لم تلقى نجاحا كبيرا إذ لم يزد عدد المهاجرين الأوروبيين إلى الجزائر عام 1839 إلى 25 ألف شخص، وبمجيئ الجنرال بيجو حاول هو الآخر استعمال الجزائر بالقوة والمحراث، فأقام حوالي سبعة قرى نموذجية للاستيطان على شكل مزارع جماعية وأصدر عام 1841م قرارا يقضي بالاستيلاء على أراضي الأهالي الثائرين ليستفيد منها المستوطنون الأوروبيون، إلا أن سياسته

[1] -يحيى بوعزيز، سياسة التسلط، المرجع السابق، ص 7-9.

أخفقت هو الآخر، إذ من بين 800 جندي وضابط منحو أراض الاستيطان لم يستقر منهم سوى 60 شخصا فقط، أما الباقي عادوا إلى فرنسا بمجرد انتهاء خدمتهم العسكرية.[1]

وفي عام 1845 أصدر أمرا بالاستيلاء على أراضي القبائل الجزائرية التي تعادي الفرنسيين وتؤيد مقاومة الأمير عبد القادر، وبموجب ذلك استولت الإدارة الفرنسية على حوالي نصف مليون هكتار في جهات مختلفة، ليصدر في عام 1846 أمرا آخر للاستيلاء على أراضي القبائل المشاعة وتحويل ملاكها إلى عمال أجراء فيها لأنهم عجزوا عن إثبات ملكياتهم بعقود تعود إلى ما قبل 1830م، كما لجأت الإدارة الاستعمارية إلى سياسة تبرر بها سيطرتها على الأراضي وتوزيعها على المستوطنين وتتمثل في أن الأراضي في البلاد الإسلامية هي ملك للدولة، وبهذا فإن السياسة الاستعماري تختار ما يلائم مصالحها من تلك القوانين وتلغي ما سواها أو التي تستفيد منها.

وقد صدرت عدة قوانين مماثلة في عهد الجمهورية الثالثة والثالثة في النص الثاني من القرن التاسع عشر استهدف الاستيلاء على الأراضي استيلاء صريحا ومباشرا أحيانا وبتبريرات تخرجها الإدارة الفرنسية في الجزائر لتواجه بها ردود الفعل لدى القبائل الجزائرية أو ردود فعل المعارضة الفرنسية أو الرأي العام في الخارج[2].

لقد كانت السياسة الاقتصادية الفرنسية في الجزائر تتأثر بدون شك بالتطورات السياسية في فرنسا نفسها بين الحين والآخر، سواء كانت رأسمالية أو اشتراكية ولم يكن المستوطنون في الجزائر على وفاق مع الإدارة الاستعمارية، لأن هذه السياسة حرمتهم من بعض الامتيازات التي كانت توفرها لهم الدولة الفرنسية، كان المستوطنون يشكلون قوة اقتصادية وطاقة بشرية في سياسة الاستيطان التي هي هدف استراتيجي في سياسة فرنسا[3].

---

[1]– يحيى بوعزيز، سياسة التسلط، المرجع السابق، ص 09-10.

[2]– مغنية الأرزق، المرجع السابق، ص 53-55.

[3]– صلاح العقاد: المغرب العربي من الاستعمار الفرنسي إلى التحرير القومي، ج2، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، د ت، ص 143.

مع مرور الوقت وبفضل السياسة الاستيطانية في الجزائر أصبح المستوطنون يشعرون بأنهم قوة لها مكانتها ولها وزنها ولها وجهة نظرها في أوضاع بلادهم الأم التي كانت لها علاقة بهم بشكل مباشر أو غير مباشر تؤثر على امتيازاتهم، ووجهة النظر هذه هي بحاجة إلى قنوات إعلام توصلها إلى السلطات الفرنسية وللرأي العام الفرنسي ومن هنا كان المستوطنون يحتلون مكانة هامة في سياسة بلادهم حتى أن الحكومات الفرنسية على اختلاف وجهات نظرها أو حتى إيديولوجيتها جميعها تقف إلى جانب الاستيطان في الجزائر[1].

وعلى الصعيد الاجتماعي والسياسي كانت سياسة الاستيطان الفرنسية في الجزائر سياسة عنصرية تفضل المتوسطين والمواطنين في الأجر لا لتحقيق سياسة اقتصادية فحسب وإنما أيضا لأن هذه السياسة العنصرية كانت تتبع من فكرة التفوق الغربي لتبرير الاحتفاظ بالامتيازات السياسية والاقتصادية والاجتماعية وتبعية السكان العرب للمستوطنين إلى درجة أنهم اتهموا العرب بأنهم جنس غير قابل للتعليم والتعلم، فأدت هذه السياسة إلى عدم إشراك الجزائريين في الإدارة المحلية إلا إذا كانت تلك العناصر معروفة بولائها ووتعاونها مع السطات الجزائريين في الإدارة المحلية إلا إذا كانت تلك العناصر معروفة بولائها وتعاونها مع السلطات الاستعمارية، ولم تعط الإدارة الاستعمارية تفسيرا لهذه السياسة لأن لا الاستعمار عمد إلى إبعاد المواطنين الجزائريين عن التعليم بل عمل على انتشار الجهل ومحو معالك الثقافة العربية، وجعل اللغة العربية لغة أجنبية[2].

مما سبق نستخلص أن السياسة الفرنسية المطبقة في الجزائر هي سياسة استعمارية استيطانية بحتة أنجرت عنها عدة إجراءات قمعية طيلة الفترة الاستعمارية حدت من أي نشاط سياسي، وكان وقعها ثقيلا على الحركة الوطنية الجزائرية وبالخصوص على نجم شمال إفريقيا وحزب الشعب وحركة انتصار الحريات الديمقراطية، هذا الحزب الذي تعرض خلال مراحل

[1]– عبد المالك خلف التميمي، المرجع السابق، ص 26–34

[2]– صلاح العقاد: المغرب العربي، المرجع السابق، ج2، ص 153–157.

نضاله للحل أكثر من مرة وتم اعتقال قيادته السياسية مرات عديدة، مما جعله يلجأ مضطرا إلى تغيير استراتيجية في كثير من الأحيان دون المس باتجاهه أو نهجه وتلك هي الميزة التي تنفرد بها هذه الحركة عن بقية تيارات الحركة الوطنية الجزائرية.

ب-في تونس:

كانت تونس قد خضعت منذ الربع الأخير من القرن التاسع عشر إلى شكل استعماري جديد هو نظام الحماية، ومغزى هذا النظام في رأي الدول الاستعمارية هو الإبقاء على أنظمة الدولة قائمة دون التدخل من الدولة صاحبة الحماية توفيرا للطاقات وهي التجربة التي جاء بها رئيس الحكومة الفرنسية آنذاك دول فيري لذلك لم تحتوي معادة باردو أو معادة المرسى على أي نص يدل على حق فرنسا في إدارة البلاد، وإنما تقتصر مهمتها على تقديم النصح والمساعدات الفنية فقط[1].

وعليه فإن السياسة الفرنسية في تونس قد اتخذت منذ البداية مسارا مختلفا عن سياستها في الجزائر، فبالنسبة لسياسة الاستيطان مثلات فإنها شجعت الاستعمار الحر وقد أرادت من وراء ذلك أن تثبت للفرنسيين أن احتلال تونس والاستيلاء على اقتصادها لا يكلفها كثيرا، وثانيا أنها أرادت أن تكسب الرأسمال الفرنسي والطبقة الرأسمالية عن طريق إيجاد مجال جديد للاستيطان الحر ينشط من خلاله الأفراد والشركات عوضا عن الدولة ولكن تحت رعايتها وحمايتها، كما أن العلاقات السياسية والاقتصادية المحلية والدولية قد طرأت عليها تطورات في نهاية القرن التاسع عشر، إضافة إلى أن فرنسا قد استفادت من تجربتها في الجزائر التي طبقت فيها سياسة الاستعمار الرسمي وبهذا كانت مهمتها في تونس أسهل مقارنة بمهمتها في الجزائر وذلك على حساب الجزائريين.

كما أن نظرتها إلى الجزائر كانت أعمق وأهم من نظرتها إلى تونس، لأن هذه الأخيرة لا توفر مجالا اقتصاديا هاما يضيف إلى استثمارات المستوطنين أكثر مما يوفره الاقتصاد

[1]- صلاح العقاد: المغرب العربي، المرجع السابق، ج2، ص 35.

الجزائري، إضافة إلى أن سياسة الاستعمار في الجزائر أضمن لهؤلاء في الاستثمار، والاستقرار من سياسة الحماية في تونس، كما أن المستوطنين الفرنسيين كانت قد فتحت أمامهم في نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين مجالات للاستثمار في مناطق عديدة، بينما كانت محدود في النص الأول من القرن التاسع عشر مما أدى بهم إلى التركيز على الجزائر[1].

مما سبق نستخلص أن طبيعة السياسة الاستعمارية الفرنسية في تونس كانت تختلف اختلافا يكاد يكون جذريا عنها في الجزائر باعتبار أن طبيعة الاستعمار في حد ذاته كان استعمارا استيطانيا اعتبر الجزائر جزء لا يتجزأ من التراب الفرنسي يسري عليها ما يسري على فرنسا نفسها ومكن ثم جاءت القوانين والمراسيم والإجراءات ضد الأهالي الجزائريين عملت على محو مقومات الشخصية الجزائرية العربية السلامية ، وحدت إلى حد كبير من النشاط السياسي وقيدته بينما في تونس كان الاحتلال عبارة عن نظام حماية فقط وهو نظام جديد يبقي على نظام الدولة المحمية قائما لأنه يعتمد على التعاون وتقديم النصح والمساعدة، ومن ثم كان وقعه على التونسيين خفيفا لأنه يرتكز أساسا على الجانب الاقتصادي، وهو ما سمح بظهور النشاط السياسي التونسي المتطور في وقت مبكر مقارنة بالجزائر بالإضافة إلى عدة عوامل أخرى ساهمت في ذلك مثل قرب تونس من المشرق العربي وتأثرها المباشر بالحركة الإصلاحية هناك التي وصل تأثيرها إلى تونس في وقت مبكر ، فتأسس جامع الزيتونة ولعب دورا هاما في هذا الجانب .

2-من حيث تأسيس الحزبين:

عندما نستعرض أصول نشأة الحزبين – الحزب الدستوري التونسي الجديد وحركة انتصار الحريات الديمقراطية نقف على الظروف التي أحاطت بتأسيسهما وتتتبع الخطوات والمراحل التي مر بها الحزبان نلاحظ أن هناك اختلاف كبير جلي وواضح ، فنشأة حزب الشعب الجزائري مثلا تعود أصولها إلى نجم شمال إفريقيا الذي تأسس في منتصف عقد

[1]– صلاح العقاد: المغرب العربي، المرجع السابق، ج2، ص 36.

العشرينات من القرن العشرين في بلد المستعمر نفسه "فرنسا" عام 1926 أي في بيئة مغايرة تماما عن البيئة التي نشأ وتأسس فيها الحزب الدستوري التونسي الجديد الذي تعود أصوله هو الآخر إلى الحزب الحر الدستوري التونسي الذي ظهر في تونس عام 1920.

لم تكن إذن الظروف والخطوات والمراحل وحتى الصعوبات التي مر بها حزب الشعب الجزائري عند تأسيسه وخلال مراحل نضاله السياسي هي نفسها التي مر بها الحزب الدستوري التونسي الجديد لأن واقع الحال غير ذلك، فالأول تأسيس بعيدا عن تربة وطنه الجزائر وحضن شعبه، فظهر في فرنسا وكان في أول الأمر يشمل بلدان المغرب العربي كالجزائر وتونس المغرب، يهتم بقضايا المغرب العربي ومع مرور الزمن انفصل عنه التونسيون والمغاربة واهتموا بشؤون بلدانهم الخاصة فصار عندئذ جزائريا صرفا، وظل يناضل من أجل قضيته الوطنية على أرض غريبة عنه هي أرض المستعمر الفرنسي نفسه بينما تأسس الحزب الدستوري التونسي الجديد على أرض تونس وفي حضن شعبه التونسي، وفي ظل نظام الحماية الفرنسية وما يعنيه هذا النظام من مغزى[1].

ولما عادت حركة انتصار الحريات الديمقراطية إلى الجزائر فإن ظروف نشاطها السياسي لم تكن سهلة كما هو الحال بالنسبة للحزب الدستوري التونسي الجديد في تونس وربما يعود ذلك إلى طبيعة النهج السياسي المتبع والاستراتيجية المتخذة من جهة وإلى طبيعة السياسة الاستعمارية المطبقة في البلدين.

3-من حيث التنظيم والهياكل والبرامج:

أما من حيث التنظيم والهياكل والبرامج فإن الأمور تختلف من حزب الشعب الجزائري إلى الحزب الدستوري التونسي الجديد، فالأول اتبع تنظيما دقيقا محكما وصارما كان أساسه القانون الأساسي والنظام الداخلي للحزب، الذي بمقتضاه يسير الحزب أموره وينشط جمعياته العامة، ويعمل على نشر أفكار ومبادئ الحزب في الأوساط الشعبية، ويوسع نطاقه من خلال

[1]- صلاح العقاد: المغرب العربي، المرجع السابق، ج2، ص 37.

فتح مجال الانخراط والاشتراك في الحزب من أجل التعبئة المستمرة لضمان استمرارية النشاط والنضال السياسي، أما الهياكل فهي محددة في القانون الأساسي للحزب وتتمثل في المؤتمر والمكتب السياسي للحزب تم اللجنة المركزية فالقسمات، فالخلايا.

أما فيما يخص برامج الحزبين فإن حركة انتصار الحريات الديمقراطية لها برنامج واحد لم يتغير والذي يجد المطالب القوية والصريحة ذات الاتجاه الثوري الاستقلالي الواضح وهو البرنامج الذي تعرضت بسببه لعدة مضايقات طيلة مدة نضاله السياسي أدت إلى حله عدة مرات وإلى اعتقال قيادته مرات عديدة ومع ذلك لم يتبدل، أما الثاني – الحزب الدستوري التونسي الجديد – فإنه وبالرغم من أنه هو الآخر خضع لتنظيم محكم إلا أنه لم يبلغ درجة الصرامة التي بلغها حزب الشعب الجزائري ، أما هياكله فكانت هي الأخرى مستمدة من قانونه الأساسي ونظامه الداخلي وكان الاختلاف يتمثل فقط في تسمية هذه الهياكل التي كانت تتمثل في المؤتمر، اللجنة التنفيذية، المجلس الوطني للحزب، ثم الشعب، أي الخلايا بالنسبة لحزب الشعب الجزائري أما برنامج الحزب الدستوري الجديد، فلم يكن برنامجا واحد كما هو الشأن بالنسبة لحركة انتصار الحريات الديمقراطية[1]، لأن الحزب الدستوري الجديد هو عبارة عن إفرازات الأزمة الداخلية التي عصفت بالحزب الحر الدستوري التونسي عام 1934 حيث أصبح هناك حزبان، الحزب الحر الدستوري القديم بزعامة عبد العزيز الثعالبي والحزب الدستوري الجديد بزعامة الحبيب بورقيبة وكانت المواقف المتخذة تجاه إدارة الحماية والبرنامج السياسي للحزب هما الأسباب الرئيسية لهذا الانشقاق ومن هنا فإنه من الطبيعي أن يصبح لكل تيار دستوري برنامجه السياسي الخاص به، وحتى أن برنامج الحزب الدستوري التونسي الجديد الذي تأسس يوم 2 مارس 1934 بمقتضى قصر هلال لم يعرف الثبات والديمومة، بل عرف التعديل والتغيير عدة مرات خلال مدة النضال السياسي بسبب قناعة قيادته السياسية المتشبعة بالثقافة البراغماتية، وفي مقدمتهم الزعيم الحبيب بورقيبة الذي كان يعمل على مواكبة التحولات

[1]– صلاح العقاد: المغرب العربي، المرجع السابق، ج2، ص 38.

الدولية وموازين القوى في العالم ويبني على أساسها اتجاهاته واستراتيجيته النضالية متبعا في ذلك ما كان يعرف بسياسة المراحل أو سياسة الخطوة خطوة التي عادت إلى تونس في نهاية المطاف بالفائدة إ إذا حققت الاستقلال التام التونسي بأقل التكاليف عام 1956. [1]

4-من حيث المواقف وأسلوب الكفاح ووسائله:

إذا تتبعنا مواقف الحزبين وأسلوب الكفاح ووسائله عندهما نجد أن مواقفهما تجاه السلطات الاستعمارية الفرنسية لم تكن واحدة، ولم تكن بنفس الحدة والوضوح والدقة، رغم أن الفترة الزمنية تقريبا هي نفسها، فمواقف حركة انتصار الحريات الديمقراطية مثلا كانت منذ البداية ثورية استقلالية، وهذه الموافق القوية هي التي جعلته يتصف بالتطرق في المواقف، أما بالنسبة لأسلوب الكفاح ووسائله عند حزب الشعب الجزائري فتمثلت في الاعتماد على الاجتماعات واللقاءات وتوزيع المناشير السرية لتقوية صفوف الحركة وتوسيع نطاقها عن طريق فتح الانخرطات وتلقي الاشتراكات، كما اعتمد على قوة الخطاب الراديكالي الحماسي الوطني لدى الجزائريين، حتى أصبح حزب الشعب الجزائري قوة لا تضاهيها قوة أخرى، ومن وسائله القوية التي استعملها في نضاله وكفاحه السياسي نجد الصحافة التي كانت بالنسبة له الركيزة الأساسية التي اعتمدت عليها الحزب في نشر أفكاره ومبادئه ومطالبه، إذ كانت للحزب عدة صحف ناطقة بالفرنسية وبالعربية كانت في مقدمتها جريدة الأمة ثم ظهري صحف أخرى لا تقل أهمية عن جريدو الأمة نذكر منها، البرلمان الجزائري، الشعب، وغيرها أما مواقف الحزب الدستوري التونسي الجديد فبالرغم من أنها كانت في عقد العشرينيات من القرن العشرين تنادي إلى العودة إلى العمل بالدستور وتطالب في عهد زعيم الحزب الحر الدستوري التونسي القديم عبد العزيز الثعالبي بالاستقلال فإن ذلك كان يعني التعاون حيث كان الحزب يستند إلى بنود معاهدتي "باردو والمرسى"، وبالتالي فإن المطالب لم تكن متصلبة إذا كانت نبذة بالنسبة لسلطات الحماية واقعية نوعا ما حيث وجدت عندها بعض التجاوب، ومع ذلك فإنها لم تستمر

[1]- قدادرة شايب، المرجع السابق، ص 395.

على نفس المنوال، حيث اختفى نشاط الحزب طيلة عقد العشرينيات من القرن العشرين وأكثر من ذلك أن هذه المواقف كانت فيما بعد سببا رئيسيا لانقسام الحزب الدستوري إلى تيارين متناصرين مند مارس عام 1934 تيار الحزب الحر الدستوري القديم بزعامة عبد العزيز الثعالبي الذي يصنف بجماعة المدرسة الزيتونية وتيار الحزب الدستوري التونسي الجديد بزعامة الحبيب بورقيبة الذي يصنف بجماعة المدرسة الفرنسية[1].

أما أسلوب الكفاح ووسائله لدى الحزب الدستوري الجديد فكان يعتمد على العمل العلني أكثر من العمل السري على عكس حزب الشعب الجزائري رغم أن ظروف النشاط كانت في تونس أقل حدة منها في الجزائر فاعتمد الحزب الجديد على أسلوب اللقاءات والاجتماعات وعقد الجمعيات العامة وتوزيع المناشير التي تدعوا إلى التحريض على المستعمر وإلى التعبية الحزبية، وكان خطاب الحزب براغماتيا حماسيا، كما استعمل هو الآخر الصحافة وربما بدرجة أكثر من حزب الشعب الجزائري لأن ثقافته قيادته السياسية كانت أعلى ولأن الظروف كانت أحسن من الجزائر وفي مقدمة هذه الصحافة نجد جريدة "العمل التونسي" الناطقة بالعربية والتي كان يديرها الحبيب بورقيبة نفسه، بالإضافة إلى عمل الحزب في تأسيس وإنشاء الشعب "الخلايا" في مختلف مناطق الوطن التونسي ضد استقطاع هو الآخر بفضل هذا الأسلوب وهذه الوسائل أن ينحدر في الأوساط الشعبية التونسية ، لكنه لم يكن بنفس القوة التي كان عليها حركة الانتصار للحريات الديمقراطية.

[1]– أحمد صاري: شخصيات وقضايا في تاريخ الجزائر المعاصر، المطبعة العربية، الجزائر، 2004، ص 77–94.

خاتمة

خاتمة:

بعد دراستنا لموضوع مشروع الثورة والدولة في أدبيات حركة انتصار الحريات الديمقراطية والحزب الدستوري التونسي "دراسة مقارنة" "عن هذا الجانب توصلنا إلى جملة من النتائج نعرضها كالتالي:

يمكن القول بأن كل من الحزب الدستوري التونسي الجديد في تونس وحركة انتصار الحريات الديمقراطية في الجزائر، كانا قد ظهرا تقريبا في نفس الفترة الزمنية – فترة الثلاثينيات من القرن العشرين وكانت لهما عدة نقاط تقاطع في نضالهما السياسي سواء من حيث ظروف التأسيس أو واقع الهيكلة والنشاط، أو حتى بالنسبة النهج المتبع في مواجهة الاستعمار في بعض الأحيان، لكنهما اختلفا من حيث طبيعة السياسة الاستعمارية المطبقة وأهدافها المسطرة، حيث كان في الجزائر مثلا استعمارا استيطانيا استغلاليا بحتا، حيث اعتبرت الجزائر أرضا فرنسية يسري عليها ما يسري في فرنسا، أي محو الشخصية الجزائرية العربية الإسلامية.

بالإضافة إلى أن هناك نقاط اختلاف أخرى تمثلت في نهج الحزب الدستوري الجديد نفسه الذي لم يستمر على نفس النهج بل كان دائما يحاول التأقلم مع التحولات الدولية لتكييف مطالبه معها وهذا منذ الحرب العالمية الثانية، إذ كان يتنبأ بانتصار الحلفاء على قوات المحور ومن هنا تقرب إلى الحلفاء أكثر، هذه السياسة استفاد منها استفادة كبيرة إذ اختصرت له المسيرة النضالية وجعلت المستعمر يفكر في كيفية التخلص من تونس والمغرب كي يتفرغ للجزائر التي يعتبرها جزء لا يتجزأ من الأرض الفرنسية وهو الحلم الذي راود الفرنسيين طيلة الحقبة الاستعمارية لكن إيمان الشعب الجزائري بدينه وعروبته ووطنه جعلت هذا الحلم يتبخر في نهاية المطاف حيث استعادت الجزائر سيادتها عام 1962م، فكان كل من الحزب الدستوري التونسي الجديد وحزب الشعب الجزائري يناضلان من أجل تحقيق هدف واحد وهو الاستقلال التام وقد تحقق هذا الهدف بعد تضحيات جسام راح ضحيتها قوافل من الشهداء في البلدين امتزجت دماؤهم في أكثر من مكان

قائمة المصادر والمراجع

قائمة المصادر والمراجع:

•بن يوسف بن خدة، جذور أول نوفمبر ،1954ترجمة: مسعود حاج مسعود، ط2، دار الشاطبية، 2012

•الرشيد إدريس، ذكريات عن المكتب المغرب العربي في القاهرة، الدار العربية للكتاب، تونس، 1981.

•محفوظ قداش، تاريخ الحركة الوطنية الجزائرية ،1939-1954ترجمة: أحمد بن البار، ط1، دار الأمة، الجزائر، ج2، د ت

•عبد العزيز الثعالبي، تونس الشهيدة، تر وتق: سامي الجندي، ط ،1دار القدس، لبنان، 1975

•محمد الماطري: مذكرات مناضل تق عز الدين قلوز، تع حمادي الساحلي، ط1، دار الشروق، مصر، 2005.

المراجع:

•خير الدين شترة: الطلبة الجزائريون بجامع الزيتونة 1956 19000م، ج3، قسم التاريخ – الجامعة الإفريقية – أدرار، دار البصائر، طبعة خاصة 2009

•أحمد خالد، أضواء من البيئة التونسية علي الطاهر ونضال جبل، دار التونسية للنشر، تونس، 1979.

•أني راي غولدزيغر، جذور حرب الجزائر 1940-1945من مرسى الكبير إلى مجازر الشمال القسنطيني، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2012

•أو عامري مصطفى، المقاومة السياسية بالقطاع الوهراني خلال الحرب العالمية الثانية 1939-1945م، دار القدس العربي، الجزائر، 2013

•خير الدين شترة: المهاجرون الجزائريون إلى البلاد التونسية، دار كردادة، الجزائر، 2008

•زهير الذوادي: تحولات العمل الوطني التونسي في السنوات الثلاثين 1939-1929م، ط1، الأطلسية للنشر، تونس، 2003

•سعد الله أبو القاسم، الحركة الوطنية الجزائرية، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، 1992

•شوقي عطا الله الجمل، المغرب العربي الكبير من الفتح الإسلامي إلى الوقت الحاضر (ليبيا، تونس – الجزائر – المغرب الأقصى)، المكتب المصري لتوزيع المطبوعات، القاهرة، 2007.

•صالح بلحاج، تاريخ الثورة الجزائرية، صانعوا أول نوفمبر ،1954دار الكتاب الحديث، الجزائر، 2009
•صالح خرفي: عبد العزيز الثعالبي من آثاره وأخباره في المشرق والمغرب، ط1، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1995
•صلاح العقاد: المغرب العربي من الاستعمار الفرنسي إلى التحرير القومي، ج2، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، د ت
•عبد الحميد زوزو، تاريخ الاستعمار والتحرر في إفريقيا وآسيا، ديوان المطبوعات الجماعية، الجزائر، .2009
•عبد القادر جيلالي بلوفة، الحركة الاستقلالية خلال الحرب العالمية الثانية 1939–1945، الأكاديمية الجزائرية للوثائق والمصادر التاريخية، دار الألمعية للنشر والتوزيع، .2011
•عبد القادر جيلالي بلوفة، حركة الانتصار للحريات الديمقراطية 1939–1945م في عمالة وهران ط1، دار الألمعية، الجزائر، 2011م
•عبد الله مقلاتي، المرجع في تاريخ الجزائر المعاصر ،1830–1954ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2014
•علي المحجوبي، جذور الحركة الوطنية التونسية (1904–1934)، تعريب: عبد الحميد الشابي، ط ،1بيت الحكمة، تونس، 1999
•عميرة علية الصغير، عدنان المنصر، المقاومة المسلحة في تونس 1939–1956، سلسلة نصوص ووثائق في تاريخ تونس المعاصر، منشورات: مأتحو، بجامعة منوبة، تونس، ج2، 2005
•قدادرة شايب، الحزب الدستوري التونسي وحزب الشعب الجزائري 1934–1954، دراسة مقارنة، أطروحة دكتوراه، جامعة منتوري، قسنطينة، 207–2006
•كتابة الدولة للأخبار والإرشاد، من سجل الكفاح المعركة الحاسمة، جانفي 1952، ط2، تونس، 1965
•مجموعة من المؤلفين، موجز تاريخ الحركة الوطنية التونسية (1881–1964م)، جامعة منوية، المعهد الأعلى لتاريخ الحركة الوطنية، تونس، 2008
•محفوظ قداش وجيلالي صاري، الجزائر صمود ومقاومات 1830–1962م، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2012

•محمد الهادي شريف، ما يجب أن نعرف عن تاريخ تونس من عصور ما قبل التاريخ إلى الاستقلال، تع: محمد الشاوش وآخرون، ط3، دار سراس للنشر، تونس، 1993
•المديني توفيق، المعارضة التونسية نشأتها وتطورها–دراسة، منشورات اتحاد الكتاب العرب، دمشق، 2001
•مومن العمري، الحركة الثورية في الجزائر من نجم شمال إفريقيا إلى جبهة التحرير الوطني، دار الطليعة للنشر، قسنطينة، 1955
•الهادي تيمومي وآخرون، المغيبون في تاريخ تونس الاجتماعي، المجمع التونسي للعلوم والآداب والفنون، بيت الحكمة، تونس، 1999
•يحى بوعزيز، سياسة التسلط الاستعماري والحركة الوطنية الجزائرية 1954–1830، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2007
•يحي بوعزيز، موضوعات وقضايا من تاريخ الجزائر والعرب، دار الهدى، الجزائر، ج2، 2009.
•يحي جلال المغرب الكبير الفترة المعاصرة وحركات التحرر والاستقلال، ج4، دار النهضة العربية، بيروت، 1981
•يوسف مناصرية: الحزب الحر الدستوري التونسي 1934–1919م، ط1، دار الغرب الإسلامي، لبنان، 1988

الرسائل الجامعية:

•جاكر لحسن، الحركة الوطنية في معسكر 1954–1930م، أطروحة دكتوراه، جامعة وهران، 2008–2009.
•قدادرة شايب: الحزب الدستوري الجديد وحزب الشعب الجزائري (1943–1954)، دراسة مقارنة تاريخية وفكرية، أطروحة دكتوراه: قسم التاريخ: جامعة منتوري، قسنطينة، 2008
•محمد السعيد عقيب، الحزب الحر الدستوري التونسي 1934–1956، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة الجزائر 2010–2009
•نعيمة شواشي، العلاقات الجزائرية التونسية (1920–1962م)، مذكرة لنيل شهادة الماستر تخصص تاريخ المغرب العربي الحديث والمعاصر، إشراف الأستاذ الطاهر جبلي، قسم التاريخ وعلم الآثار، جامعة تلمسان، تلمسان، 2013–2012

المجلات:

•بشير سعيدوني، مجازر 8 ماي 1945 الخلفيات والانعكاسات، مجلة الحكمة للدراسات التاريخية، جامعة الجزائر، المجلد 2، العدد 1، 2 جوان 2013
•محمد بكار، الجزائر خلال الحرب العالمية الثانية مجلة المعارف للبحوث والدراسات التاريخية، الشلف، المجلد 1، العدد 7، 1 ماي 2021
•محمد الحبيب شلبي تقرير عن المعارك بين العصابة المقاومة بزردمينوالجندرمة، م. تم، العدد 21-22 أفريل 1981
•محمد الحبيب شلبي، لجنة التحقيق في حوادث الموطني القبلي جانفي 1952، م.ت.م، العدد 35 36-ديسمبر 1984

مواقع الأنترنت:

•جمال الدين الواحدي، مجـازر 08 ماي 1945 نقطة تحول في مسـار النضال الوطني، جريدة الشعب الإلكترونية، الأربعاء 11 ماي 2022 متاح على الموقع: http://www.ech-chaab.com/ar

المراجع بالْجنبية:

• AOM SI121 – Rapport du Commissaire Principal Marcel Guyot – Mascara 23.4.1951 –3028
• Jeanson Francis et Collette: L'Algérie hors la Loi (Alger: ENAG Coll: SAD, 1993)
Mahfoud Kaddache: Histoire du Nationalisme Algérien (Alger S.N.E.D 1980). T2

قائمة الملاحق

الشعب من ارادة الله وارادة الله لا تقاوم
LE COURANT POSTAL N° 13037 الحساب البريدي عدد ١٣٠٣٧
1.787 XVI ma ANNEE لاشتراكات سنويا : ٦٠٠ فرنك

الملحق رقم(08)بيان من اللجنة التنفيذية للحزب الحر الدستوري التونسي إلى الأمة التونسية.

الإرادة، العدد797، 17 جانفي 1950.

بيان من اللجنة التنفيذية

للحزب الحر الدستوري التونسي

الى الامة التونسية

ان اللجنة التنفيذية للحزب الحر الدستوري التونسي بعد درسها للحالة الحاضرة على ضوء التطورات العالمية ، ترى من واجبها الحتمي في هذه الظروف الدقيقة التي تجتازها قضية كامل المستضعفة ان تذكر الشعب التونسي بما قرره المؤتمر القومي العام المنعقد ليله ٢٧ رمضان الموافق الثالث والعشرين من اوت سنتي ١٣٦٥ ـ ١٩٤٦من افلاس الحماية كنظام سياسي اقتصادي يناقض السيادة التونسية ومصالح الشعب الحيوية ، واعلان عزم كامة على السعي للحصول على استقلالها التام.

وبذ ذلك اليوم التاريخي اصبحنا نشاهد ـ بكل اسف ـ ان حالة اهل البلاد في الميادين السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية تزداد تدهورا على نقيض حالة الجالية الفرنسية التي ما انفكت في تحسن وازدهار نتيجة لاستغلالنا وذلك على الرغم من ان التطورات الحاصلة في الميدان الدولي تطبيقا للمواثيق التي اسفرت عنها الحرب والتي تكفلت بتحسين حالة الشعوب المستضعفة في جميع الميادين تلك المواثيق التي وقعت عليها فرنسا وضمنتها دستورها الاخير ، وفي ذلك تناقض واضح بين ما التزمت به وبين سلوكها العملي المضر بحقوقنا ومصالحنا والمعطل لنهضتنا وثليل استقلالنا .

وفي الوقت الذي نرى فيه فرنسا تتشبث بالنظام الاستعماري العتيق ، ذلك النظام غير الانساني الذي فقد الاساس الدولي حيث نبذته منظمة الامم المتحدة نرى بعض الدول المستعمرة قد بادرت ـ تنفيذ الما قررته تلك المنظمة ـ الى تصفية تركتها الاستعمارية بطريقة سلمية هادئة نالت نجاحا باهرا ماديا ومعنويا وبعض الدول الاستعمارية الاخرى التي امتنعت من الاستجابة لما قررته هيئة الامم المتحدة قد ارغمت على تمكين الشعوب التي كانت خاضعة لها من استقلالها بعد مفاوضات بينها وبين ممثلي تلك الشعوب بحق : تحت اشراف منظمة الامم المتحدة .

ويجب ان تنبه الشعب التونسي هنا الى ان الاستعمار الذي نظم بمؤتمرات دولية ، لا يمكن ان ينتهي إلا بصفة دولية ما لم تبادر دولة استعمارية ما الى تصفية قضيتها الاستعمارية تصفية عادلة.

وان اللجنة التنفيذية للحزب قد شعرت من اول وهلة بهذا الاتجاه الجديد في السياسة الدولية فبادرت في خلال الحرب الاخيرة الى عقد مؤتمر دستوري في شهر سبتمبر سنة ١٩٤٤ قرر السعي للحصول على الاستقلال الذي كان ولا زال هدفنا الاسمى ، واوكل الى اللجنة التنفيذية اختيار الظرف المناسب للاعلان بهذا الامر.

ولقد قامت اللجنة التنفيذية بهذه المهمة التي اوكلها اليها المؤتمر وكانت كالحارس الامين على هذا القرار الذي قررة ، فعندما حاول المقيم العام الجنرال ماسط الرجوع بالامة الى سياسة الاصلاحات لتهيئة الشعب التونسي ولفت نظره عن الهدف الذي ينبغي ان يتجه اليه وارتأي تشكيل لجنة لذلك الغرض حاول استدراج بعض التونسيين للمشاركة فيها ؛ ورأت اللجنة التنفيذية للحزب توجيه بعضهم للاستجابة اليه فقامت في الحين وصمتبنجاح لحملهم على العدول عن ذلك .

ولما انتهت الحرب بذلت اللجنة التنفيذية مجهوداتها لاقناع الوطنيين التونسيين الذين يهمهم الامر بتكوين جبهة وطنية تعقد مؤتمرا قوميا يضم نواب جميع الهيئات والمنظمات التي تمثل مختلف طبقات الشعب التونسي كلة يصادق على ميثاق قومي يتضمن الاعلان بالمبدا الذي قرره المؤتمر الدستوري سنة ١٩٤٤ فكان مؤتمر ٢٧ رمضان الذي اتحدت فيه كامة التونسية اتحادا خالصا تسامت فيه فوق جميع الاعتبارات وصادقت على ذلك الميثاق الذي وضعت اللجنة التنفيذية خطوطه الرئيسية والذي وضع حدا لكل خلاف او تاويل من ناحية المبدأ الذي ينبغي ان يتوخاه كل من يتصدى للقيام بمهمة الكفاح السياسي في هذه البلاد.

ولقد حرصت اللجنة التنفيذية على ان يستمر ذلك التكتل والاتحاد اللذان ظهرت ثمارهما الطيبة في ذلك الظرف التاريخي وان يكونا اكثر ثباتا واستقرارا حتى يتيسر لنا ان نستمر على السير لتحقيق الهدف السامي تضمنه الميثاق القومي في جبهة متحدة متماسكة لا يجد فيها الخصم منفذا وتكون اقوى ضمان للفوز والنجاح بيد اننا اصبحنا نرى ـ بكل اسف ـ انحرافا عن الميثاق القومي ، الى اخيرا الى سياسة اصلاحية ترجع بنا الى عهد ١٩٢٢ . بل لقد بلغ الامر في سبيل تحقيق بعض الغايات الى التفريط في امور خطيرة تتعلق بصميم السيادة التونسية ومصلحة الشعب التونسي وهو ما نعده اقتياتا على هذا الشعب ولا نقره ابدا .

واللجنة التنفيذية ترى انها ازاء هذه الامور الخطيرة وفي مثل هذه الظروف الدقيقة لا مناص لها من ان تحذر الشعب التونسي من التطويح به في مهاوه غير واضحة المعالم وتوريطه في شراك يعسر عليه فيما بعد الخلاص منها وهي تعلن اليه :

اولا ـ انها لا تزال متمسكة ـ قولا وعملا ـ بالميثاق القومي ليلة ٢٧ رمضان

ثانيا ـ انها لا تعترف لاي اجنبي باي حق في بلادنا (فتونس للتونسيين) وليس للاجانب مهما كانت علاقتهم بنا الا المصالح المشروعة التي لا تتنافى مع مصلحة الشعب التونسي وسيادته.

واخيرا لكل تاويل سيء فاننا نوضح اننا لا نصدر في ذلك عن اي تطرف ملي ضيق النظر او تعصب عنصري بل از غرضنا وضع حد لهذا التدخل في امور سيادتنا واستقلال مواردنا استغلا لا جائرا انحط معه المستوى الاقتصادي والاجتماعي والثقافي للشعب حتى يمكننا ان نعيش احرارا مستقلين في بلادنا كسائر الامم الحرة . ونحن على استعداد طيب للتعاون مع سائر الامم الحرة لمصلحة الجميع ولخير الانسانية العام .

ولذلك فهي تهيب بالشعب التونسي الى التمسك بحقه الكامل في السيادة والاستقلال وعدم الرضى بالحلول العرجاء التي لا تنزع غل العبودية من عنقه بل تزيد في تمكين خصمه من مقاومته . وتدعوه الى التكتل والاتحاد المخلص في جبهة متينة متماسكة تسمو عن جميع الاغراض والنزعات لا مصلحة الوطن العليا مثلما فعل ذلك في مؤتمره التاريخي العظيم ليلة ٢٧ رمضان . وان في استجابته لدعوتنا المخلصة الوسيلة الوحيدة لتحقيق حريتنا واستقلالنا.

429

Document téléchargé depuis www.pnst.cerist.dz CERIST

الملحق رقم(09) بيان من اللجنة التنفيذية للحزب الحر الدستوري التونسي سنة 1950

« EL - IRADA » Hebdomadaire d'idées et de combat

4, Imp. Riad - TUNIS — Directeur : Mancef EL - MESTIRI

COMPTE COURANT POSTAL N° 13037 — الحساب البريدي عدد ١٣٠٣٧

N° 813 — XVII me ANNEE — الاشتراكات سنويا : ٦٠٠ فرنك

بيان من اللجنة التنفيذية

للحزب الحر الدستوري التونسي

ان اللجنة التنفيذية للحزب الحر الدستوري التونسي التي مارفعت منذ ثلاثين سنة عالية راية الدفاع الصارق عن القضية التونسية وموجهة لكل سعي منبعث من شانه ايصالنا لاستقلالنا قد رات نفسها مضطرة لعدم التغاضي عن التصريحات الخطيرة التي اقضى بها السيد الحبيب بورقيبة رئيس الدستور الجديد في خلال الشهر الماضي وذلك بالرغم من وطنيتها وما تدين به من وجوب المحافظة على الاتحاد بين ابناء هذه الارض المقدسة التي يستغلها منذ مئات السنين استعمار شديد الوطاة لايطاق

وهل نحن في حاجة لان نذكر صديقنا بورقيبة بان ممثل الدستور والدستور الجديد وجميع المنظمات الثقافية والفلاحية والتجارية والصناعية وغيرها قد اجتمعوا في مؤتمر تاريخي ليلة السابع والعشرين من رمضان ١٣٦٥ ـ ٢٤ اوت ١٩٤٦ في مصر ـ وقرروا بالاجماع العزم على السعي لنيل الاستقلال وبذل كل الجهود في سبيل الظفر به وانه منذ ذلك الحين اصبحت مقررات المؤتمر ميثاقا قوميا وهذا الميثاق قد ارتضاه وصادق عليه السيد بورقيبة نفسه حسب التصريحات التي نشرت له في القاهرة. فكيف يجوز والحالة ما ذكر لطرف واحد اطراف المتعاقدين ان ينكث العهد او يحل الميثاق بمفرده .

وهل يلزم ان نذكره ايضا بالتناقضات التي تحويها خطبه التي يلقيها احيانا تحت تاثير الاندفاعات الحماسية الطارئة واحيانا تحت تاثير ظروف خاصة انشاء تتلاءم معها؟ ففي بعضها نراه يطالب باصلاحات وفي اخرى نراه ينادي بالاستقلال وفي غيرها يقول انا ضدها، ولا غنى عن الاتكاء على دولة قويه وفي تصريحاته الاخيرة بباريس حيث ذهب ليبشر الراي العام الفرنسي ـ حسبما قال ـ قد ابتدا بالمطالبه بالتحرير ثم عقب هذا المطلب تقديم برنامج ذي سبع نقط ثم شفع ذلك بطلب تحويل السيادة ويرى انه في الامكان ان يتم هذا التحويل بصورة تدريجية

ان لرئيس الدستور الجديد ان ينكث كما شاء وكيفما شاء العهد الذي اجمع عليه المؤتمر الوطني واقره وصدق عليه هو وحزبه لكننا نكر عليه بكل شدة كل صفة يدعيها لتمثيل صموم الشعب التونسي وخاصة الدستور في هذا الصدد.

وكيف يجوز لنا ان نسمح للسيد بورقيبة الذي يطالب بتحويل السيادة تدريجيا بان يميل به التناقض لحد التنازل طوعا واختيارا عن جانب من تلك السيادة ضد تعدله من الانتخابات البلدية وذلك بقبول تمثيل المصالح الفرنسية في كل الجهات التي توجد فيها اقليات فرنسية

فهل يجهل السيد رئيس الدستور الجديد انه لا يباح للاجانب في اي بلدان العالم والفرنسيون هم بصفة قانونية اجانب في المملكة التونسية. ان يشاركوا في البيانات الشعبية وان هذه المشاركة هي طعنة نجلاء في كبد سيادتنا. وان معاهدة باردو المنعقدة في سنة ١٨٨١ وحتى اتفاقية المرسى التي تلتها في سنة ١٨٨٣ لا تجيزان ابدا مثل تلك المشاركة واذا كان الفرنسيون في الحالة الراهنة ممثلين في مجالسنا الشعبية فان هذه الحالة الشاذة المشروعية هي نتيجة القوة والقوة لا يبني عليها الحق اصلا ولا تصلح ابدا ان تكون سندا له.

أفهل يريد السيد بورقيبة ان يخلع على هذه الحالة الواقعية ثوب المشروعية ويوصلنا لطور اسوء مما قررته معاهدات الحماية ؟

لقد عرض رئيس الدستور الجديد ايضا (تأسيس مجلس وطني منتخب بالاقتراع العام تكون مهمته الاولى سن دستور ديموقراطي يقر العلاقات الفرنسية التونسية المقبلة على اساس احترام المصالح الشرعية التي لفرنسا بتونس وكذلك على اساس احترام السيادة التونسية)

ومراعاة لجانب النزاهة نقول ان السيد بورقيبة يظهر منه انه يرى ان يكون هذا المجلس شركيا من تونسيين فحسب وان كان لم يوضح هذا بصريح العبارة. بيد انه وقد اعترف بمبدا تمثيل الفرنسيين في المجالس البلدية المنتخبة فلا يخشى حينئذ ان يعارضه الفرنسيون الذين يريد الجدال معهم بالمبدا الذي اقره بنفسه ويحاجوه بتازام الخطير . وعندئذ يكون هذا المجلس الوطني الوكان مولفا من تونسيين خاصة فانما يكون مقيدا منذ البداية حيث قد فرض عليه احترام المصالح المشروعة الفرنسية مع احترام السيادة التونسية .

ولا شك ان السيد الحبيب بورقيبة يوافقنا على ان هذين (الاحترامين) متقاضان حتما لبعضهما بعضا وان كل شيء في هذه البلاد هو مصالح مشروعة فرنسية: مصالح استراتيجية ومصالح اقتصادية ومصالح ثقافية وحقوق مكتسبة ومنح فاضحة واسلوب التوظف بجعف ..... بحيث ان الحماية هي التي تستمر على سيرها وبتايد مفعولها في ظل هذا البرنامج الجديد . وشتان بين سيرتها وهي تلاقي من اعتداءاتها العديدة والمذكورة الاحتجاجات المدانين من هذا الشعب منذ ما يزيد من النصف قرن وبين استقرارها على اساس متين وعليها طابع المشروعة الديموقراطي .

يرى رئيس الدستور الجديد ان روح التعاون الفرنسي التونسي هو بالنسبة الينا ضرورة جغرافية وان بلادنا هي ضيعة جدا عسكريا وقوية جدا ستراتيجيا فلا غنى لها حينئذ عن الاستناد على دولة كبيرة .

ان هذا الكلام الزري الذي يحز في نفوسنا ايلاما هو نفس الكلام الذي تستعمله الدول الاستعمارية كلما حاولت تبرير استحواذها على بلدان اضعف منها قصد استغلالها واستنزاف دمائها فهل يريد السيد بورقيبة ان يستبقينا الى الابد

Document téléchargé depuis www.pnst.cerist.dz CERIST

هيكل تنظيمي لحركة الإنتصار للحريات[1] الديمقراطية

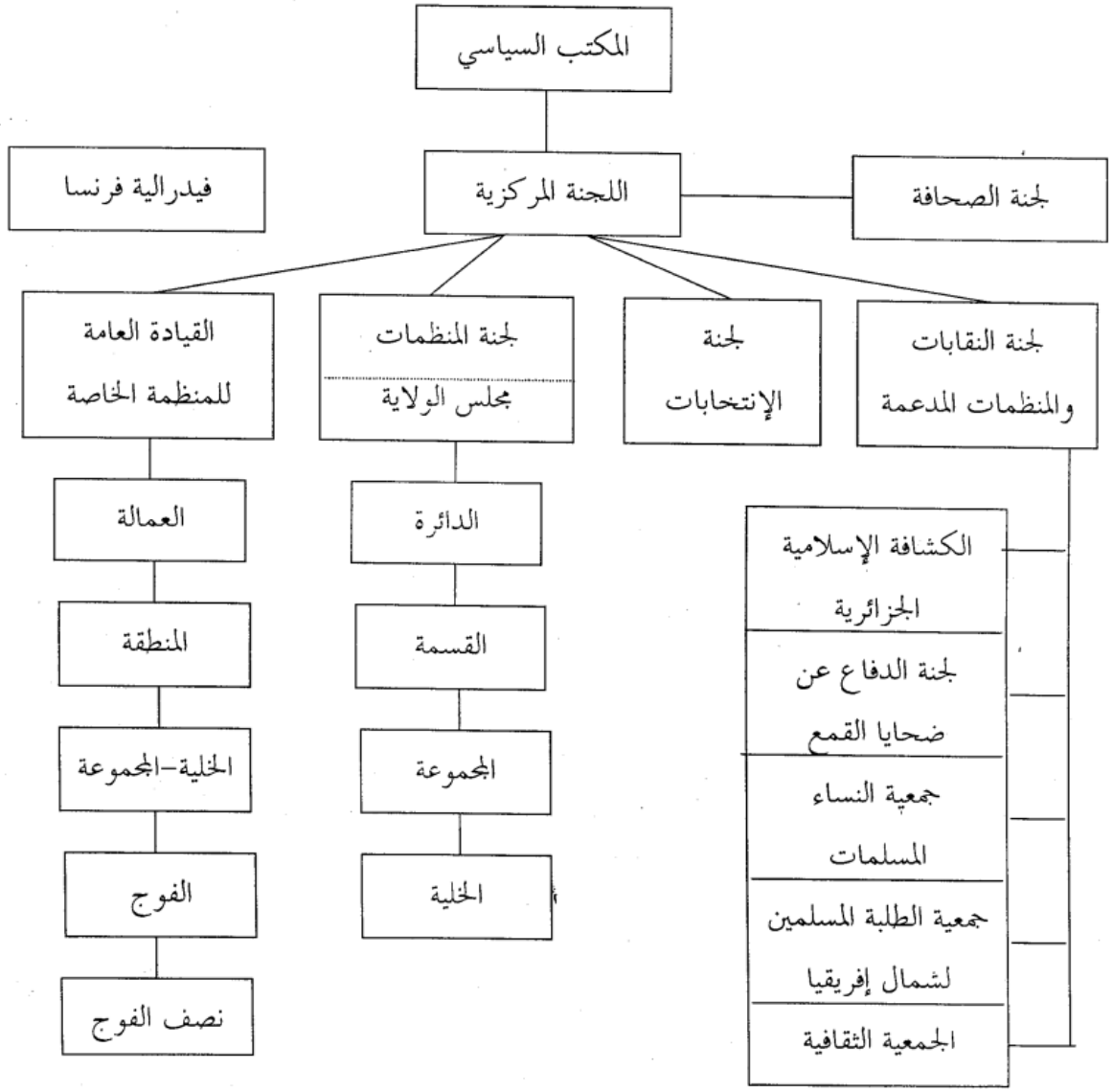

مخطط توضيحي للعلاقة بين المنظمة الخاصة وحركة الإنتصار للحريات الديمقراطية

(وفق ما جاء في مؤتمر فبراير 1947)

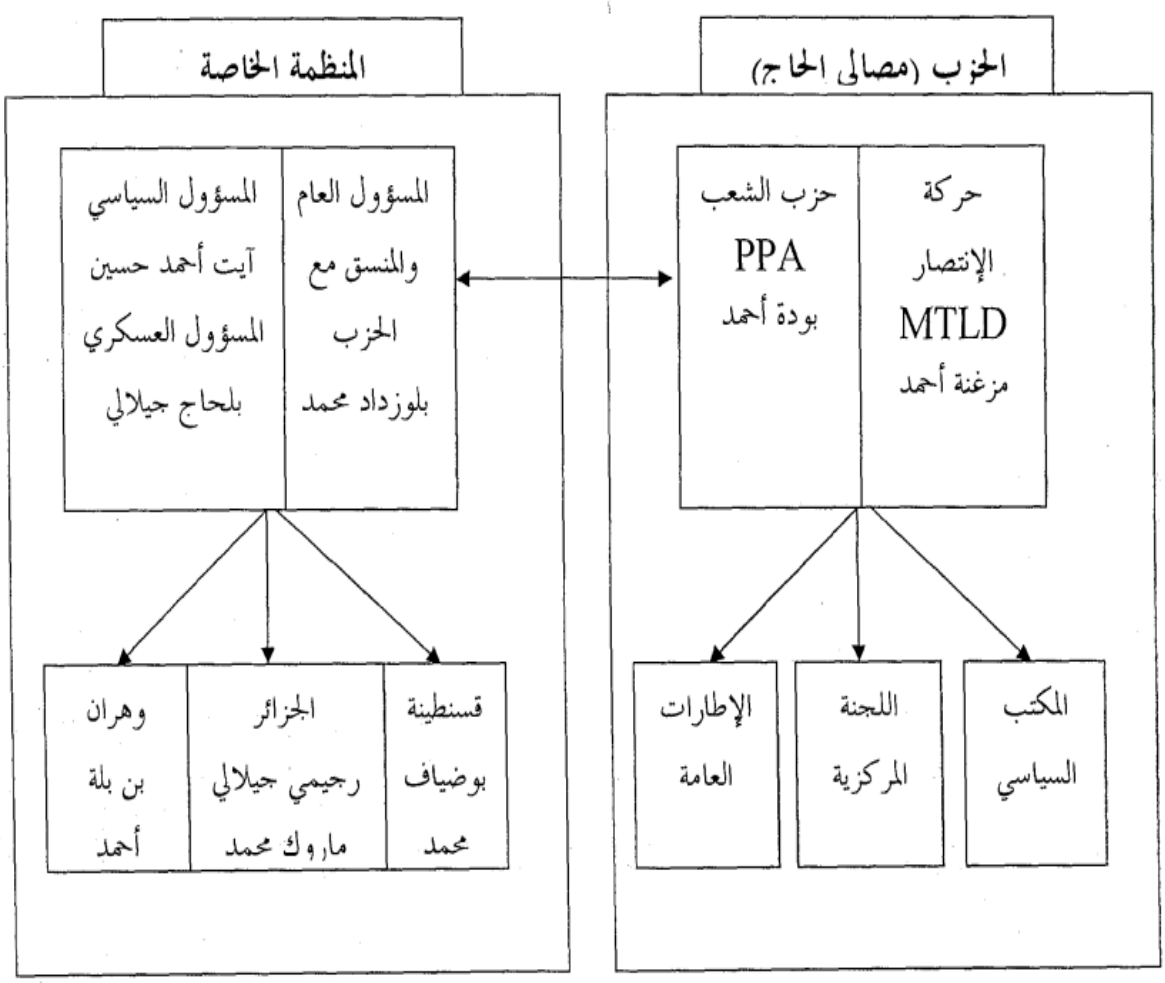

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

شكر وعرفان

إهداء

مقدمة أ

الفصل التمهيدي:

المبحث الأول: الأوضاع العامة للحركة الوطنية قبيل تأسيس حركة انتصار الحريات الديمقراطية 05

المبحث الثاني: الأوضاع العامة قبيل تأسيس الحزب الدستوري 14

الفصل الأول:

مفهوم الدولة والثورة عند حركة الانتصار للحريات الديمقراطية والحزب الدستوري

المبحث الأول: مفهوم الدولة عند حركة انتصار الحريات الديمقراطية 22

المبحث الثاني: مفهوم الدولة عند الحزب الدستوري التونسي 28

المبحث الثالث: مفهوم الثورة عند حركة انتصار الحريات الديمقراطية 32

المبحث الرابع: مفهوم الثورة عند الحزب الدستوري التونسي 34

الفصل الثاني: أوجه الاختلاف والتشابه بين الحزبين

المبحث الأول: أوجه التشابه بين الحزبين 38

المبحث الثاني: أوجه الاختلاف بين الحزبين 41

خاتمة **52**

قائمة الملاحق **44**

قائمة المراجع **55**

فهرس المحتويات **60**

ملخص

بحمد الله

ملخص الدراسة:

لقد قاوم الشعبان الجزائري والتونسي الاستعمار الفرنسي منذ أن وطئت أقدامه أرض البلدين، وكانت مقاومتهما أشد وأطول ذلك لأن الفرنسيين سواء في الجزائر أو في تونس لم يتوقفوا في احتلالهم عند حد معين ولم يقتصروا في أطماعهم على جانب واحد، انعكست سلبا على الشعبين، مما زاد في حدة وشدة المقاومة، إذ كلما أقدمت الإدارة الاستعمارية على تنفيذ مشروع معين إلا وقوبل بمقاومة شعبية شرسة، وقد استعمل الشعبان "الجزائري والتونسي" أسلوبين من الكفاح "الكفاح المسلح والكفاح السياسي"، حيث تبلورت الأفكار السياسية واتضحت المطالب الوطنية بظهور الأحزاب السياسية التي أعطت دفعا قويا للكفاح السياسي من خلال قوة برامجها وأصالة ثقافة قادتها، ومن هذه الأحزاب السياسية التي ظهرت في البلدين بعد نهاية الحرب العالمية الأولى وفرضت وجودها على الساحة السياسية نجد حركة انتصار الحريات الديمقراطية والحزب الدستوري التونسي لذا جاءت دراستنا الموسومة بعنوان: "مشروع الدولة والثورة في أدبيات حركة انتصار الحريات الديمقراطية والحزب الدستوري التونسي –دراسة مقارنة 1934–1954–، وقد توصلت الدراسة إلى جملة من النتائج أهمها:

–أن كل من الحزب الدستوري التونسي الجديد في تونس وحركة انتصار الحريات الديمقراطية في الجزائر، كانا قد ظهرا تقريبا في نفس الفترة الزمنية وكانت لهما عدة نقاط تقاطع في نضالهما السياسي سواء من حيث ظروف التأسيس أو واقع الهيكلة والنشاط، أو حتى بالنسبة النهج المتبع في مواجهة الاستعمار

– اختلف الحزبان من حيث طبيعة السياسة الاستعمارية المطبقة وأهدافها المسطرة، حيث كان في الجزائر مثلا استعمارا استيطانيا استغلاليا بحتا، حيث اعتبرت الجزائر أرضا فرنسية يسري عليها ما يسري في فرنسا، أي محو الشخصية الجزائرية العربية الإسلامية.

–انتهج الحزب الدستوري الجديد نفس النهج الحزب القديم الذي لم يستمر على نفس النهج بل كان دائما يحاول التأقلم مع التحولات الدولية لتكييف مطالبه معها وهذا منذ الحرب العالمية الثانية، إذ كان يتنبأ بانتصار الحلفاء على قوات المحور ومن هنا تقرب إلى الحلفاء أكثر

–استعادت الجزائر سيادتها عام 1962م، فكان كل من الحزب الدستوري التونسي الجديد وحزب الشعب الجزائري يناضلان من أجل تحقيق هدف واحد وهو الاستقلال التام

الكلمات المفتاحية: مشروع الدولة، الثورة، حركة انتصار الحريات الديمقراطية، الحزب الدستوري التونسي

Study summary:

The Algerian and Tunisian peoples have resisted French colonialism since they set foot on the land of the two countries. and their resistance has been stronger and longer because the French, both in Algeria and Tunisia, have not ceased their occupation to a certain extent and have not been confined to their aspirations on one side, Reflected negatively on the two peoples, increasing the intensity and severity of resistance, Whenever the colonial administration implemented a particular project, it was met with fierce popular resistance, and the two peoples were used. "Algerian and Tunisian" two ways of struggling "armed struggle and political struggle", where political ideas have crystallized and national demands have been made clear by the emergence of political parties that have given strong impetus to political struggle through the strength of their programmes and the origin of their leaders' culture. Among these political parties, which emerged in the two countries after the end of the First World War and imposed their presence on the political scene, we find the Movement for the Victory of Democratic Freedoms and the Constitutional Party of Tunisia. "The State and Revolution Project in the Literature of the Movement for the Triumph of Democratic Freedoms and the Constitutional Party of Tunisia, a study compared to 1934-1954.

- The new Tunisian Constitutional Party in Tunisia and the Movement pour la triumph démocratie des freedoms démocratiques de Algiers had appeared in almost the same period of time and had several intersection points in their political struggle, both in terms of the conditions of foundation and the reality of structure and activism, and even in relation to the approach taken to colonialism.
- The two parties differed in terms of the nature of the colonial policy in force and its prevailing objectives. Algeria, for example, was a purely exploitative settlement colonization. Algeria was regarded as a French territory to which France applied, namely, the eradication of Algeria's Arab-Islamic personality.
- The new Constitutional Party took the same old party approach, which did not continue on the same approach but always tried to adapt to international shifts to adapt its demands to them since World War II, predicting the Allies' victory over the Axis forces and hence approaching the Allies even more.
- Algeria regained its sovereignty in 1962. Both the new Tunisian Constitutional Party and the Algerian People's Party were fighting for one goal, namely full independence.

Keywords: State Project, Revolution, Movement for the Victory of Democratic Freedoms, Constitutional Party